

Distr.: General  
18 November 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البند ١٦٠ من جدول الأعمال  
تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد  
لتحقيق الاستقرار في مالي

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار  
في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤  
تقرير الأمين العام

## المحتويات

## الصفحة

٥	.....	أولا - مقدمة
٧	.....	ثانيا - أداء الولاية
٧	.....	ألف - نظرة عامة
٨	.....	باء - تنفيذ الميزانية
١١	.....	جيم - مبادرات دعم البعثة
١٢	.....	دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٣	.....	هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
١٤	.....	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج



الرجاء إعادة استعمال الورق



٦٤	.....	ثالثا - أداء الموارد
٦٤	.....	ألف - الموارد المالية
٦٥	.....	باء - موجز المعلومات المتعلقة بعمليات إعادة التوزيع عبر المجموعات
٦٦	.....	جيم - نمط الإنفاق الشهري
٦٦	.....	دال - الإيرادات والتسويات الأخرى
٦٧	.....	هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
٦٨	.....	واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية
٦٨	.....	رابعا - تحليل الفروق
٧٥	.....	خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
		سادسا - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٩/٦٨ ألف
٧٥	.....	

جرى ربط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج التي تم تجميعها حسب عناصر، هي على وجه التحديد: المصالحة السياسية واستعادة النظام الدستوري؛ وتحقيق الاستقرار الأمني في شمال مالي؛ وحماية المدنيين، وحقوق الإنسان والعدالة؛ والإنعاش المبكر في شمال مالي؛ والدعم.

وكانت البعثة أثناء تنفيذ أنشطتها التي صدر بها تكليف للفترة المشمولة بالتقرير، تركز، في المقام الأول، على دعم تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية بما تبذله من جهود في مجالات المصالحة السياسية واستعادة النظام الدستوري وكذلك إعادة بسط سلطة الدولة. وسعت البعثة أيضا إلى تنفيذ خطة عملها المتعلقة بالحوار والعملية الانتخابية، وإدارة النزاعات وحماية المدنيين الذين يهدق بهم خطر العنف، وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة، والمساعدة الإنسانية، وعودة سلطة القضاء والمؤسسات الإصلاحية في الشمال، ونزع سلاح العناصر المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وبناء قدرات قوات الدفاع والأمن وأجهزة إنفاذ القانون المالية.

وبلغ مجموع الموارد المأذون بها للإنفاق على البعثة ما إجماليه ٦٠٢ مليون دولار، أنفق منه ما إجماليه ٥٩٢ ٧٩٢ ٠٠٠ دولار، وبقي رصيد حر قدره ٩ ٢٠٨ ٠٠٠ دولار، وبذلك تكون الميزانية قد نفذت بما نسبته ٩٨,٥ في المائة.

وفي إطار تطبيق نموذج التمويل الموحد المنقح، ظهر في الأداء المالي للبعثة انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، ويعزى هذا الانخفاض إلى تخفيض في عدد أفراد الوحدات ومعداتها وضباط شرطة الأمم المتحدة الذين تم نشرهم فعليا قابله جزئيا احتياجات إضافية من وحدات الشرطة المشكّلة بسبب ارتفاع المتوسط الفعلي لقوام أفراد الشرطة المشكّلة.

وقابلت جزئيا الانخفاض الإجمالي من الاحتياجات احتياجات إضافية تتعلق بتكاليف الموظفين المدنيين نتيجة ارتفاع عدد الموظفين الدوليين الذين تم نشرهم فعليا وارتفاع التكاليف التشغيلية الذي نجم في المقام الأول عن تنفيذ برنامج البعثة فيما يتعلق بالتشديد، واللوازم والخدمات، واستئجار أماكن عمل، وكذلك اقتناء مركبات، ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وارتفاع التكاليف الفعلية للنقل الجوي.

## أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤)

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٣٠٨ ٧٦٢,٧	٢٤٤ ١٠٢,٩	٦٤ ٦٥٩,٨	٢٠,٩
الموظفون المدنيون	٧٢ ٢٢٠,٢	٧٢ ٦٩٧,٢	(٤٧٧,٠)	(٠,٧)
التكاليف التشغيلية	٢٢١ ٠١٧,١	٢٧٥ ٩٩١,٩	(٥٤ ٩٧٤,٨)	(٢٤,٩)
إجمالي الاحتياجات	٦٠٢ ٠٠٠,٠	٥٩٢ ٧٩٢,٠	٩ ٢٠٨,٠	١,٥
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٦٠٧١,٧	٥٣٠١,١	٧٧٠,٦	١٢,٧
صافي الاحتياجات	٥٩٥ ٩٢٨,٣	٥٨٧ ٤٩٠,٩	٨ ٤٣٧,٤	١,٤
الترعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—
بمجموع الاحتياجات	٦٠٢ ٠٠٠,٠	٥٩٢ ٧٩٢,٠	٩ ٢٠٨,٠	١,٥

## أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	المعتمد <sup>(أ)</sup>	المقرر <sup>(ب)</sup> (٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤)	المقرر <sup>(ب)</sup> (متوسط)	الفعلي (متوسط)	معدل الشغور (النسبة المئوية) <sup>(ج)</sup>
الوحدات العسكرية	١١ ٢٠٠	٩ ٢٥٠	٧ ٧٦٦	٦ ١٦٢	٢٠,٧
شرطة الأمم المتحدة	٣٢٠	٢٠٦	١٨٢	٨١	٥٥,٥
وحدات الشرطة المشكّلة	١ ١٢٠	٩٦٢	٨٠٢	٨٣٠	(٣,٥)
الموظفون الدوليون	٦٧٢	٤١٤	٢٨٠	٣١٦	(١٢,٩)
الموظفون الوطنيون	٧٨١	٤٩٣	٢٧٤	١٨١	٣٣,٩
متطوعو الأمم المتحدة	١٤٥	٨٠	٤٩	٤١	١٦,٣

(أ) يمثل أعلى مستويات القوام المأذون به.

(ب) استناداً إلى النشر التدريجي في إطار تطبيق نموذج التمويل الموحد المنقح.

(ج) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف وإلى متوسط القوام الشهري المقرر.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من

هذا التقرير.

## أولا - مقدمة

- ١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب قراره ٢١٠٠ (٢٠١٣) لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً. وطلب المجلس أيضاً أن يُدمج مكتب الأمم المتحدة في مالي في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وأن تُنقل سلطات بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.
- ٢ - وطلب الأمين العام في مذكرته الموجهة إلى الجمعية العامة والمؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣ بشأن ترتيبات تمويل البعثة المتكاملة (A/67/863) الإذن بالدخول في التزامات بمبلغ ٤٥٤ ٤٢٦ ٣٠٠ دولار يشمل مبلغ ٢٠٠ ٦٩٠ ٨٣ دولار أذنت به سابقاً للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وطلب الأمين العام أيضاً أن يُقسّم مبلغ الـ ٢٠٠ ٦٩٠ ٨٣ دولار كأئصبة مقررّة على الدول الأعضاء للفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وأن يُقسّم مبلغ ٣٧٠ ٧٣٦ ١٠٠ دولار كأئصبة مقررّة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.
- ٣ - وأذنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٧/٢٨٦، للأمين العام بالدخول في التزامات للبعثة بمبلغ مجموعه ٤٦٤ ٧٠٠ ٤٥٠ دولار يشمل مبلغ ٢٠٠ ٦٩٠ ٨٣ دولار للفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ومبلغ ٥٠٠ ٧٧٤ ٣٦٦ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. بيد أن الجمعية العامة قررت، بموجب أحكام القرار نفسه، أن تُقسّم كأئصبة مقررّة على الدول الأعضاء مبلغا مجموعه ٤٠٥ ٤١٨ ٢٣٠ دولارا يشمل مبلغ ١٨٠ ٣٢١ ٧٥ دولارا للفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ومبلغ ٠٥٠ ٠٩٧ ٣٣٠ دولارا للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب القرار نفسه، وافقت الجمعية العامة على مبلغ إجماليه ٢٠٠ ٨٤٥ ٣ دولار (صافيه ٥٠٠ ٦٠٢ ٣ دولار) لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.
- ٤ - وترد الميزانية الأولية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (A/68/538) ويبلغ مقدارها ما إجماليه ٣٠٠ ٤٩١ ٦٠٩ دولار (صافيه ٦٠٠ ٤١٩ ٦٠٣ دولار). واقتُرح أيضاً تمويل بمبلغ إجماليه ٣٠٠ ١١٨ ٦ دولار (صافيه ٧٠٠ ٦٦٠ ٥ دولار) لحصة البعثة المتكاملة المقدرة من حساب دعم عمليات حفظ السلام. وتستند الميزانية المقترحة للبعثة إلى القوام المأذون به البالغ ٢٠٠ ١١ فرد من أفراد الوحدات العسكرية،

و ١ ٤٤٠ فردا من أفراد الشرطة (٣٢٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ١ ١٢٠ فردا من أفراد الشرطة المشكّلة)، و ٦٧٢ موظفا من الموظفين الدوليين (بما في ذلك وظيفتان مؤقتتان) و ٧٨١ موظفا وطنيا، فضلا عن ١٤٥ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة. وتشمل الميزانية أيضا الاحتياجات المتعلقة بـ ٢٨ وظيفة مؤقتة تتألف من ٢٦ موظفا دوليا وموظفين اثنين وطنيين في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام.

٥ - وفي إطار تطبيق نموذج التمويل الموحد المنقح، من المتوقع نشر ٩ ٢٥٠ فردا من الأفراد العسكريين، و ١ ١٦٨ فردا من أفراد الشرطة (٢٠٦ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٩٦٢ فردا من أفراد الشرطة المشكّلة)، فضلا عن ٤١٤ موظفا دوليا و ٤٩٣ موظفا وطنيا إلى جانب ٨٠ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة للبعثة، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نشر الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين ٧ ٧٦٦ من أفراد الوحدات العسكرية، و ١٨٢ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٨٠٢ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، و ٢٨٠ موظفا دوليا، و ٢٧٤ موظفا وطنيا، و ٤٩ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة.

٦ - وقد أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ٩٩ (ج) من تقريرها المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/68/653)، في جملة أمور، أن تعتمد الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٥٤٨ ٦٠٨ دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/68/653، الفقرة ٩٩ (ج)) يشمل مبلغا قدره ٥٠٠ ٧٧٤ ٣٦٦ دولار سبق أن أذنت به الجمعية العامة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. بموجب أحكام قرارها ٢٨٦/٦٧.

٧ - وخصصت الجمعية العامة لاحقا، في قرارها ٢٥٩/٦٨ ألف المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر مبلغا إجماليه ٦٠٢ مليون دولار (صافيه ٣٠٠ ٩٢٨ ٥٩٥ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ويشمل مبلغا إجماليه ٥٠٠ ٧٧٤ ٣٦٦ دولار (صافيه ٠٠٠ ١١٣ ٣٦٣ دولار) سبق أن أذنت به بموجب أحكام قرارها ٢٨٦/٦٧. وقُسّم المبلغ الكامل على الدول الأعضاء كأعضاء مقررّة.

٨ - ووافقت الجمعية العامة أيضا، بموجب أحكام قرارها ٢٥٩/٦٨ ألف، على رصد مبلغ إضافي إجماليه ١٠٠ ٢٧٣ ٢ دولار (صافيه ٢٠٠ ٥٨ ٢ دولار) لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مع الأخذ في الاعتبار مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٨٤٥ ٣ دولار (صافيه ٥٠٠ ٦٠٢ ٣ دولار) سبق أن وافقت عليه الجمعية العامة بموجب أحكام قرارها ٢٨٦/٦٧. ولذا، فإن مجموع المبلغ

الإجمالي المعتمد لحساب الدعم هو ٦ ١١٨ ٣٠٠ دولار (صافيه ٦٦٠ ٧٠٠ دولار). ولم يُقسّم هذا المبلغ على الدول الأعضاء كأَنْصِبَة مقررَة. أما نفقات حساب الدعم الفعلية في إطار ترتيبات تمويل البعثة فستُدمج في تقرير أداء ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

## ثانياً - أداء الولاية

### ألف - نظرة عامة

٩ - حدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة مجلس الأمن في قراره ٢١٠٠ (٢٠١٣) الذي يوفر أيضاً أساساً للفترة المشمولة بتقرير الأداء. وجرى تمديد تلك الولاية بقرار لاحق للمجلس.

١٠ - وتشمل ولاية البعثة ما يلي: (أ) تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية وتقديم الدعم لإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد؛ (ب) تقديم الدعم لتنفيذ خريطة الطريق الانتقالية، بما يشمل الحوار السياسي الوطني والعملية الانتخابية؛ (ج) حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة؛ (د) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم؛ (هـ) تقديم الدعم لعمليات المساعدة الإنسانية؛ (و) تقديم الدعم للمحافظة على التراث الثقافي؛ (ز) تقديم الدعم للعدالة على الصعيدين الوطني والدولي.

١١ - وفي إطار هذا الهدف الشامل، كانت البعثة، خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء، قد أسهمت في تحقيق عدد من الإنجازات بتقديم نواتج رئيسية على النحو الموضح في الأطر أدناه، والتي تم تجميعها حسب عناصر على النحو التالي: المصالحة السياسية واستعادة النظام الدستوري، وتحقيق الاستقرار الأمني في شمال مالي، وحماية المدنيين، وحقوق الإنسان والعدالة، والإنعاش المبكر في شمال مالي، والدعم.

١٢ - ويجري هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي قياساً على أطر الميزنة القائمة على النتائج والمحددة في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويقارن تقرير الأداء، بصفة خاصة، مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير قياساً إلى الإنجازات المتوقعة، بمؤشرات الإنجاز المقررة، ويقارن النواتج التي أُنجزت فعلاً بالنواتج المقررة.

## باء - تنفيذ الميزانية

١٣ - كانت البعثة، أثناء تنفيذ أنشطتها المقررة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تركز في المقام الأول على دعم تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية بما تبذله من جهود في مجالات المصالحة السياسية واستعادة النظام الدستوري وكذلك إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد. وسعت البعثة أيضا إلى أن تنفيذ خطة عملها المتعلقة بالحوار والعملية الانتخابية، وإدارة النزاعات وحماية المدنيين الذين يحدق بهم خطر العنف، وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة، والمساعدة الإنسانية، وعودة سلطة القضاء والمؤسسات الإصلاحية في الشمال، ونزع سلاح العناصر المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وبناء قدرات قوات الدفاع والأمن وأجهزة إنفاذ القانون في مالي.

١٤ - وتحقيقا لهذه الغاية، يَسِّرَت البعثة تنظيم حلقات عمل غير رسمية بين ممثلي حكومة مالي وممثلي الجماعات المسلحة مما أدى إلى اعتماد طرائق تنفيذية لعمليات التجميع واستطلاع أول موقع للتجميع. وقدمت البعثة أيضا الدعم لتنفيذ أحكام اتفاق واغادوغو التمهيدي. ونجحت اللجنة التقنية المختلطة المعنية بالأمن التي أنشأتها البعثة في تحديد مواقع التجميع، وتولت إرسال ٢٧ بعثة تحقق إلى ثلاثة مواقع نموذجية للتجميع الأولي قادرة على تجميع ٨٤٧ عنصرا مسجلا من العناصر المسلحة التابعين للحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد وفي الوقت نفسه توزيع أغذية ومواد غير غذائية. وتم وقف بعثات التحقق عقب المواجهات المسلحة التي وقعت في كيدال في أيار/مايو ٢٠١٤.

١٥ - وقدمت البعثة المشورة التقنية والدعم في صياغة مشروع استراتيجية وطنية لإصلاح القطاع الأمني، ووضع اختصاصات الفريق العامل المتعدد التخصصات المعني بإصلاح قطاع الأمن والمجلس الوطني لإصلاح القطاع الأمني، واللجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني. وتكفلت البعثة بالتأكد من أن الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني تشمل عناصر تعزز وتحسن دور وصورة قوات الدفاع والأمن المالية اللذين كانا مقبولين في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة بنجاح جولتي انتخابات رئاسية وتشريعية حرة نزيهة وشفافة في ٢٨ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس ٢٠١٣ فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية.

١٦ - ومن أجل استعادة الأمن للسكان المدنيين في شمال مالي، نُفذت خطط نشر البعثة في ٧ مناطق حضرية كبرى ووُضعت ونُفذت إجراءات البعثة الرامية للتخفيف من الضرر وجرى استعراضها بصورة منتظمة في ما يتعلق بجميع العمليات العسكرية. وأنشئت آليات



للتنسيق من قبيل الدوريات الراجلة والراكبة المختلفة، وطُبقت بالتعاون مع قوات الدفاع والأمن المالية للتخفيف من الضرر الواقع على المدنيين. وأجرت البعثة المتكاملة تقييما لاحتياجات أعمال الخفارة مع وكالات إنفاذ القانون المالية بغية تحديد الثغرات التي تعترى القدرات في شمال مالي مما أدى إلى وضع خمسين مشروعا لبناء قدرات الوكالات وتيسير نشرها في الشمال. وقدمت البعثة المساعدة أيضا في نقل موظفي الوكالات ونشرهم إلى الشمال، مما زاد قوامها من ٢٠٠ فرد إلى ١١٨ فردا. وبالإضافة إلى ذلك، أوفدت بعثات تقييم ميدانية بالاشتراك مع السلطات المحلية والجهات الشريكة الرئيسية في جميع المناطق الشمالية الأربع من أجل تقييم الهياكل الأساسية للخدمات الاجتماعية، والعقبات التي تحول دون إعادة بسط السلطات الحكومية والمحلية. وأدت هذه التقييمات إلى إطلاق ٢٣ مشروعا سريع الأثر تهدف إلى استعادة الثقة فيما بين السكان والسلطات الحكومية من خلال تحسين تقديم الخدمات الأساسية المحلية (الحصول على الماء والكهرباء)، وتحديد المباني والأماكن العامة (مخافر الشرطة والدرك، والساحات العامة، والأسواق)، وتقديم الدعم لأغراض الزراعة والأنشطة المدرة للدخل (نظم الري).

١٧ - وأنشأت البعثة خلية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تابعة لشرطة الأمم المتحدة، وهي تتألف من ضباط ذوي خبرة بهذا الشأن يعملون في نفس الموقع الذي يعمل فيه ضباط الشرطة المالية في وحدات متخصصة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك من أجل تحديد مدى تفشي الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مالي.

١٨ - وأنشئت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بعد اعتماد الحكومة مرسومين لضمان امتثالها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن اللجنة لم تكن تعمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب عدم تعيين أعضائها.

١٩ - وتُعزَّز رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل بالبدء في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) بالنسبة للبلدان التي لديها أطراف مدرجة أسماؤها في القائمة التي أعدها الأمين العام بوصفها تقوم بالتجنيد العسكري للأطفال واستخدامهم. وأنشئت في باماكو فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ والفريق العامل التقني التابع لها، ويشارك في رئاستها نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) وممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مالي. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التوقيع على بروتوكول بشأن إطلاق سراح وتسليم الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، بين حكومة مالي والأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٣. ونتج عن ذلك إطلاق سراح ٢٤ طفلا من مرافق احتجاز في

بأماكو بدعوى ارتباطهم بالجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، أشركت البعثة الحكومة في السعي لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة. وردا على ادعاءات بقيام قوات الدفاع والأمن المالية بتجنيد الأطفال واستخدامهم، اتفقت البعثة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مع الحكومة، على آلية رسمية لإجراء فرز جسدي للتحقق من أعمار أفراد قوات الدفاع والأمن المالية.

٢٠ - ومن أجل إنهاء ثقافة الوصم بالعار والتصدي للخوف من الانتقام اللذين يمنعان ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالتراعات من الكلام، قدمت البعثة، من خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الدعم لبرامج ضحايا التعذيب، ومولت مشروعا في غاو تنفذه منظمة غير حكومية محلية تساعد النساء والفتيات اللاقي يقعن ضحايا للعنف الجنسي. وقُدمت المشورة النفسية - الاجتماعية و/أو الرعاية الطبية لمائة وأربعين من النساء والفتيات.

٢١ - وفي مجال حقوق الإنسان، قدمت البعثة في المقام الأول المساعدة التقنية المتعلقة ببناء قدرات مؤسسات قطاع الأمن وسيادة القانون، وتعاونت مع الاتحاد الأوروبي في تدريب قوات الدفاع والأمن المالية قبل نشرها حيث درّبت ما يزيد عن ٤٠٠٠ فرد في مجال حقوق الإنسان، وعززت الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وقدمت البعثة أيضا الدعم لمشاركة مالي في الآليات الدولية لحقوق الإنسان، عن طريق توفير بناء القدرات لدى البلد لمساعدته على أداء التزاماته بتقديم التقارير الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تقدم المساعدة التقنية إلى مؤسسات العدالة الانتقالية لأنها كانت لا تزال في طور الإنشاء. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة المشورة التقنية للإصلاحات القانونية، ودعت إلى التقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأعدت البعثة أيضا تقارير عدة عن حالة حقوق الإنسان والحماية في مالي.

٢٢ - ووُضعت خطة العمل الإنساني من أجل شمال مالي بالتعاون مع الفريق القطري للعمل الإنساني، وأُقرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وتهدف الخطة إلى تحديد الإجراءات الآنية ذات الأولوية التي يتعين تنفيذها من جانب مختلف المجموعات، واتخاذ إجراءات الإنعاش الفورية في المجالات الرئيسية لعملية إعادة بسط سلطة الدولة. وقد حددت خطة العمل ٣٦ مجالا من مجالات التدخل ذات الأولوية في شمال مالي، التي تم فيها ترسيم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٢٣ - وساعدت البعثة في نشر موظفي القضاء وشؤون الإصلاحات في الولايات القضائية لغاو وبورم وتمبكتو وغورما - راهروس ونيافونكي، وأجرت ٤ دورات تدريبية في المناطق

الشمالية لصالح ١٣٨ من موظفي العدالة، بما في ذلك القضاة وضباط الشرطة القضائية وضباط شؤون الإصلاحات.

٢٤ - وقدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الدوليون الآخرون الدعم لوزارة العدل في وضع استراتيجية وطنية جديدة للعدالة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩.

٢٥ - وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التدريب المتخصص لصالح ٩٥ من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة، و ٥٧ فردا في إدارة سلامة المخزونات. وبناء على طلب من وزارة الدفاع، دمرت الدائرة أيضا ٨٥ قذيفة أرض - جو عتيقة كانت مخزنة على نحو محفوف بالمخاطر في وسط باماكو. وبالإضافة إلى ذلك، نسقت الدائرة عمليات المسح الميداني التي أجريت في ٩٤٤ قرية، والتي أدت إلى تحديد ٩٩ منطقة خطيرة، والتدمير المأمون لـ ٢٠٨ ١ قطعة من مخلفات الحرب من المتفجرات في وسط وشمال مالي.

٢٦ - وتأثرت البعثة بالعوامل الخارجية المعيقة التي شملت استمرار الاضطرابات داخل الطوائف وفيما بينها في الشمال، والتأخر العام في نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وكذلك التأخر في بدء عملية الحوار وإحلال السلام والمصالحة الأولية، واستئناف أعمال العنف في الشمال فيما يتعلق بالمواجهات المسلحة التي وقعت في كيدال في أيار/مايو ٢٠١٤.

#### جيم - مبادرات دعم البعثة

٢٧ - بلغ مجموع النفقات في هذه الفترة مبلغا إجماليا ٥٩٢ ٧٩٢ ٠٠٠ دولار، من أصل مجموع الموارد المعتمدة البالغ إجماليتها ٦٠٢ مليون دولار، مما أسفر عن رصيد حر قدره ٩ ٢٠٨ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل نسبة تنفيذ للميزانية قدرها ٩٨,٥ في المائة. وفي سياق تطبيق نموذج التمويل الموحد المنقح، تعكس النفقات انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة نتيجة الانخفاض في متوسط القوام الفعلي في نشر أفراد الوحدات العسكرية (متوسط القوام الفعلي هو ٦ ١٦٢ فردا بالمقارنة مع متوسط قوام متوقع قدره ٧ ٧٦٦ فردا)، وفي نشر ضباط شرطة الأمم المتحدة (متوسط القوام الفعلي هو ٨١ ضابطا بالمقارنة مع متوسط قوام متوقع قدره ١٨٢ ضابطا)، قابله جزئيا الاحتياجات الإضافية لوحدات الشرطة المشكلة، الناجمة عن ارتفاع المتوسط الفعلي للقوام في نشر أفراد الشرطة المشكلة (متوسط القوام الفعلي هو ٨٣٠ فردا بالمقارنة مع متوسط قوام متوقع قدره ٨٠٢ من الأفراد).

٢٨ - ويقابل الانخفاض في الاحتياجات الإجمالية جزئياً احتياجات إضافية فيما يتعلق بتكاليف الموظفين المدنيين التي تعزى أساساً لارتفاع متوسط النشر الفعلي للموظفين الدوليين (متوسط القوام الفعلي هو ٣١٦ موظفاً بالمقارنة مع متوسط قوام متوقع قدره ٢٨٠ موظفاً). ونشأت أيضاً احتياجات إضافية في فئة التكاليف التشغيلية، وهي تعزى في المقام الأول إلى تنفيذ برنامج التشييد بالبعثة، بما في ذلك اقتناء المباني الجاهزة الصنع، وغيرها من أصناف المعدات واللوازم والخدمات، واستئجار أماكن العمل فضلاً عن اقتناء المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وارتفاع التكلفة الفعلية للنقل الجوي.

٢٩ - وتضمنت مبادرات دعم البعثة أيضاً إنشاء المقر المتكامل للبعثة في فندق لامبيني باماكو، فضلاً عن إنشاء قاعدة لوجستيات في سوتوبا ومعسكر للإقامة العابرة في كالا بانكورو لتقديم الدعم لعمليات تناوب القوات، مع توفير البعثة الإقامة وخدمات المطاعم دعماً للقادمين الجدد. وأنشئت بالفعل مقار مؤقتة في غاو وتمبكتو وموبتي وكيدال دعماً لنشر الوحدات. وتم التعاقد مع مقاول تجاري لتنفيذ الهندسة الأفقية لمعسكر البعثة في تمبكتو خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي موازاة ذلك، تم بناء معسكرات جاهزة الصنع في تمبكتو وغاو وكيدال وموبتي. وعلاوة على ذلك، أنشئ مطار في كل من تمبكتو وموبتي وغاو وكيدال وتيساليت، في إطار عملية تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية، بما في ذلك وضع نطاق للعمل من أجل تشييد معسكرات كبرى للبعثة في هذه المراكز.

٣٠ - ونفذت البعثة أيضاً استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي في مرحلة بدء التشغيل واستخدمتها، وركزت على استقدام الموظفين المدنيين ونشر المعدات المملوكة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تناولت البعثة مسائل من قبيل إبرام اتفاق مركز القوات، وتخصيص الحكومة الأراضي بصورة رسمية، وتيسير الدعم المقدم من المانحين للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، وإدارة الأصول المشتراة عن طريق الصندوق الاستثماري لدعم بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي.

#### دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٣١ - شاركت البعثة في إعداد مصفوفة تنسيق توضح مجالات الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأطراف الفاعلة الثنائية، بالإضافة إلى الالتزامات المالية والجدول الزمني، من أجل تنسيق جهود الشركاء، وتعزيز الاتساق وتفاذي حالات الازدواجية. وشاركت البعثة أيضاً في ثلاثة مؤتمرات قمة عقدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للقادة الإقليميين بشأن

عملية السلام المالية، كما شاركت في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي نوقشت فيها التحديات الأمنية التي تواجهها مالي. وأنشأت حكومات بورкина فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر مجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل من أجل تعزيز التعاون بشأن التحديات الأمنية في المنطقة. وفي مطلع عام ٢٠١٤، أرسل الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والبعثة المتكاملة، ممثلين رفيعي المستوى عنها إلى الاجتماع الرابع لرؤساء دوائر الاستخبارات والأمن لبلدان منطقة الساحل والصحراء، الذي عقد في نيامي، حيث تبادلوا الآراء بشأن السبل الكفيلة بزيادة تعزيز التعاون الأمني وبناء القدرات على مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.

٣٢ - ووفرت الدائرة المشتركة المنشأة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الخدمات اللازمة لإتمام مهام المعاملات المتعلقة بالشؤون المالية والموارد البشرية. وأنشئت المهام المتعلقة بالشؤون المالية والموارد البشرية في البعثة المتكاملة من خلال فريق مصغر في باماكو، مع القيام في الوقت ذاته بانتداب موظفين للعمل في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لإيجاد أوجه تآزر وتحقيق أقصى استفادة من القدرات الموجودة، بما في ذلك الإشراف من قبل موظفي العملية، بما يضمن تقاسم المعرفة ومراقبة الجودة. وواصلت البعثة أيضا الاستفادة من الدعم الجوي الإقليمي المقدم لها من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

#### هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٣٣ - أكدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك السلطات المالية حسب الاقتضاء، على النهج المتكاملة التي تستند إلى الأولويات المتفق عليها، للتأكد من أن عمل الأمم المتحدة الجماعي قد حقق أقصى استفادة من المزايا النسبية. وعقدت البعثة المتكاملة والفريق القطري معتكفا مشتركا من أجل تحديد مجالات التدخل الرئيسية لعام ٢٠١٤ والاتفاق عليها. وتُدار خطة العمل المشتركة التي توصل إليها المعتكف، من خلال أربع فرق عمل تشترك في رئاستها البعثة المتكاملة والفريق القطري. واتفقت البعثة المتكاملة والفريق القطري أيضا على مواصلة التعاون وتحسين تقديم دعم الأمم المتحدة من خلال وضع إطار محسّن لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهو إطار استراتيجي متكامل مشترك يغطي الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩.

٣٤ - وجرى تنظيم الدعم الانتخابي الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى مالي من خلال فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل في مالي. وشملت أنشطة الفريق باماكو وجميع الأقاليم الثمانية في البلد. ويرأس الفريق مدير الشعبة الانتخابية بالبعثة المتكاملة، ويدعمه كبير المستشارين التقنيين التابع للبرنامج الإنمائي والمعني بمشروع دعم العملية الانتخابية في مالي.

٣٥ - ولا تزال منظمة اليونسكو وكالة الأمم المتحدة الرائدة المعنية بالتراث الثقافي وبأي إجراءات متصلة، بترميم المواقع المتضررة في شمال مالي، بالتنسيق مع وزارة الثقافة وغيرها من الجهات المانحة. وفقا لولايتها، قدمت البعثة المتكاملة الدعم لما تقوم به منظمة اليونسكو من مساعٍ، وذلك عن طريق الدعم اللوجستي والأمني في المقام الأول، حسب الحاجة.

٣٦ - وواصلت البعثة المتكاملة التعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تقديم الدعم إلى الحكومة لوضع وتحديث السياسات والاستراتيجيات الوطنية بشأن نوع الجنس، بما في ذلك خطة العمل الجديدة بشأن المرأة والسلام والأمن. وقامت البعثة المتكاملة وهيئة المرأة أيضا بإطلاق مشروع مشترك يهدف إلى تقديم الدعم للنساء من ضحايا النزاع في غاو وتمبوكتو.

٣٧ - ووضعت البعثة اختصاصات فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، التابعة للبعثة دعماً لتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة بشأن منطقة الساحل التي تمثل مالي طرفاً إقليمياً فيها، وأطلعت الشركاء على تلك الاختصاصات. وواصلت البعثة أيضاً تعاونها مع عملية سيرفال.

## واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: المصالحة السياسية واستعادة النظام الدستوري

٣٨ - على المبيّن بالتفصيل في الأطر الواردة أدناه، أسهمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في بلوغ منعطفات بالغة الأهمية في الطريق نحو تحقيق الاستقرار والانتعاش، ويسّرت التوصل إلى اتفاق واغادوغو بين الحكومة والجماعات المسلحة. فجميع جوانب تحقيق الاستقرار في مالي، بما فيها استعادة سلطة الدولة وإعادة بسط الأمن وحماية المدنيين، كانت متوقّفة على اختتام محادثات السلام بنجاح بين حكومة مالي والجماعات المسلحة في الشمال. وفي هذا السياق، أدت البعثة المتكاملة دوراً حاسماً في الخطوات التي أفضت إلى بدء حوار وطني شامل من خلال العمل الذي قامت به لجنة الرصد والتقييم واللجنة التقنية المختلطة المعنية بالأمن على النحو الذي حدده الاتفاق التمهيدي.

٣٩ - ويسّرت البعثة عقد حلقات عمل غير رسمية مع الحكومة والجماعات المسلحة من بين جهات أخرى، أفضت إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إجراءات العمل المتعلقة بتجميع القوات واستطلاع مواقع التجميع الأولى، وهو ما يشكل خطوة هامة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتدييرا رئيسيا من تدابير بناء الثقة المتوخاة في الاتفاق التمهيدي. وفي وقت لاحق، بدأت الأعمال التحضيرية لدعم ثلاثة مواقع نموذجية للتجميع الأولي (في بلدة كيدال (موقعان) وفي بلدة أغاروس كيون (موقع واحد)) كانت اللجنة التقنية المختلطة المعنية بالأمن قد أقرتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لتجميع ١ ٨٤٧ فردا من العناصر المسلحة المسجلة التابعة للحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد. غير أن هذه الجهود تعثرت في أعقاب المواجهة المسلحة التي وقعت في كيدال في أيار/مايو ٢٠١٤. وقامت البعثة بدور حاسم في التوصل عن طريق التفاوض إلى التوقيع على وقف لإطلاق النار في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ وحددت طرائقه.

الإنجاز المتوقع ١ - ١: تعزيز الحوار الوطني والمصالحة الوطنية دعما للسلام المستدام والعمليات السياسية

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

تنفيذ تدابير لبناء الثقة من خلال لجنة الرصد والتقييم  
واللجنة التقنية المختلطة المعنية بالأمن

أنشئ في تموز/يوليه ٢٠١٣ إطار للحوار بين الأطراف عن طريق لجنة الرصد والتقييم التي تضم ممثلين عن حكومة مالي والجماعات المسلحة. وأجرت اللجنة أيضا تقييمًا لتنفيذ اتفاق واغادوغو التمهيدي واستهلت مناقشات حول التدابير الأمنية، بما فيها تجميع القوات

أنشئت اللجنة التقنية المختلطة المعنية بالأمن في تموز/يوليه ٢٠١٣، ومن خلال عملها حددت مواقع التجميع. ورغم بدء الأعمال المتعلقة بدعم المواقع النموذجية الثلاثة للتجميع الأولي (موقعان في بلدة كيدال وموقع في بلدة أغاروس كيون) والتي كانت اللجنة التقنية قد أقرتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لتجميع ١ ٨٤٧ فردا من العناصر المسلحة التابعة للحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، فإن هذه الجهود قد تعثرت في أعقاب المواجهة المسلحة التي وقعت في كيدال في أيار/مايو ٢٠١٤

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

إحراز تقدم نحو الاستعادة التامة للنظام الدستوري والحكم الديمقراطي والوحدة الوطنية في مالي لضمان تحقيق السلام الدائم والاستقرار والمصالحة

أُجريت جولتان من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١٣ (في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر، وتشيرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر، على التوالي) تُوجت بانتخاب رئيس وتشكيل برلمان جديدين، مما أعاد النظام الدستوري الذي جرى حرقه في أعقاب الانقلاب إلى نصابه. وما زالت العملية المتعلقة بالوحدة الوطنية والسلام والاستقرار والمصالحة متواصلة وإن كانت إجراءات عدة جارية في الجزائر العاصمة، ولا سيما الحوار بين الماليين

زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني (بما فيها المنظمات النسائية) في محافل المصالحة الوطنية وعملياتها

قادت البعثة المتكاملة أنشطة اتصال من أجل الدعوة إلى إجراء حوار وطني جامع وتعزيزه، بما في ذلك إنجاز دراسة مسحية لتقييم قدرات ١٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في باماكو ومناطق الشمال الأربع، وهي تشارك حالياً في عمليتي بناء الثقة والحوار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة ثلاثة اجتماعات استراتيجية مخصصة مع منظمات المجتمع المدني تشجيعاً لها على المشاركة في عمليتي بناء الثقة والحوار

وفي باماكو وتمبكتو، تواصل البعثة المتكاملة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، الاضطلاع بأنشطة من بينها حلقة عمل نظمته بمشاركة منظمة نسائية اسمها "الائتلاف الوطني لمنظمات المجتمع المدني من أجل السلام ومكافحة انتشار الأسلحة الخفيف"، جمعت قيادات المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد حول موضوع: دور الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في بناء وتوطيد السلام تمهيداً لعملية التشاور والتفاوض والوساطة وحوار المصالحة، بهدف تعزيز قدرات المنظمات المحلية، ولا سيما منظمات النساء والشباب، فيما يتعلق بعملية الحوار والمصالحة وتحسين التماسك الاجتماعي

وفي ضوء العدد الكبير للمنظمات غير الحكومية النسائية التي حُشدت في سبيل إحلال السلام والحاجة إلى مجموعة اختبار مؤلفة من قيادات نسائية من التي تمتلك ما يكفي



من المعلومات الأساسية والتدريب للمشاركة في جهود الوساطة والعملية السياسية، دعمت البعثة ورعت إنشاء فريق أساسي يضم ٢٣ امرأة من القيادات النسائية ممن لديهن القدرة على الوساطة والتفاوض لتبادل الرأي مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في إدارة النزاع في مالي. وفي هذا السياق، نُظِّمَت دورات تدريبية عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتوليها أدوارا قيادية فيها وما لها من حقوق الإنسان وفي مجال التشريع، ووضعت الشبكة خطة عمل سنوية ستُنَفَّذ بدعم من وحدة الشؤون الجنسانية التابعة للبعثة المتكاملة

خضع التعاون والتنسيق عبر الحدود بشأن المسائل الأمنية مع بلدان المنطقة في مجالي الإدارة والأمن في منطقة الساحل للتقييم أثناء حلقة عمل استمرت لمدة ٣ أيام بهدف استعراض نتيجة تقييم للحالة الأمنية في المنطقة الحدودية لبوركينا فاسو ومالي والنيجر، كانت قد أجرته المجموعة الدانماركية لإزالة الألغام بمشاركة ممثلي هذه الدول الثلاث والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المتكاملة

وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أنشئ فريق عامل متعدد التخصصات معني بإصلاح قطاع الأمن يضم البعثة المتكاملة والشركاء الدوليين ووزير الداخلية والأمن وممثلي المجتمع المدني والبرلمان ووزارتين أُخريين (الدفاع والعدل) بهدف وضع رؤية لإصلاح قطاع الأمن الوطني، وإنشاء آلية للتنسيق وإعداد استراتيجيات لتعبئة الموارد

وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، أصدر الرئيس مرسوماً ينشئ بموجب المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن وخطية التنسيق

ووضعت البعثة اختصاصات فرقة العمل المتكاملة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وأطلعت الشركاء عليها وذلك دعماً لتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة بشأن منطقة الساحل التي تمثل مالي طرفاً إقليمياً فيها

زيادة التعاون والتنسيق عبر الحدود مع بلدان المنطقة بشأن المسائل الأمنية، بما في ذلك إنشاء آلية دائمة معنية بالمسائل الأمنية

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

وأعدت البعثة مصفوفة تنسيق تحدد مجالات الدعم المقدم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأطراف الفاعلة الثنائية، إلى جانب الالتزامات المالية والجدول الزمني، من أجل موازنة جهود الشركاء الرامية إلى تعزيز الاتساق وتجنب الازدواجية في العمل

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إجراء حوار سياسي من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص ومن خلال الاجتماعات الثنائية والوطنية متعددة الأطراف مع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية بشأن دور رئيس لجنة الرصد والتقييم واللجنة التقنية المختلطة المعنية بالأمن، على النحو الذي حدده الاتفاق التمهيدي	١٤	اجتماعا ثنائيا ومتعدد الأطراف عُقدت مع أصحاب المصلحة والأطراف في الاتفاق التمهيدي تيسيراً للحوار السياسي عن طريق مكتب الممثل الخاص للأمين العام وعُقدت أيضاً اجتماعات بين الجماعات المسلحة في واغادوغو ونواكشوط والممثل السامي للحوار الشامل بين الماليين يَسْرُهَا المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام
توفير الخبرة التقنية والتوجيه للجنة الحوار والمصالحة في سياق إعداد ورقات الخيارات التي تدعم خطة بناء السلام وفقاً للخطوط العريضة التي رسمتها خارطة الطريق الانتقالية، بما في ذلك الورقات المتعلقة بالإصلاحات المؤسسية وتشغيل الشباب وإصلاح القطاع الأمني	نعم	في أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، حُلَّت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة محل لجنة الحوار والمصالحة. وقد دعمت البعثة المتكاملة الانتقال إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، بما في ذلك موافقتها وزير المصالحة والتعمير والتنمية في شمال مالي بورقات مواقف في إطار مساعدة الحكومة على تنقيح مركز هذه اللجنة، وعقد اجتماعات أسبوعية لإسداء المشورة بشأن ولاية اللجنة، وتقديم ورقات إحاطة للمساعدة في عملية التصويت على قانون جديد بشأن اللجنة وإقراره، وندوة وحلقات عمل عقدت بالتعاون مع الحكومة بهدف التوعية بالولاية المنوطة باللجنة

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إجراء مناقشات مع الدول المجاورة، في إطار ٤ اجتماعات رئيسية، بغرض التصدي للتحديات الأمنية والسياسية في شمال مالي	٥	اجتماعات عُقدت ونُوقشت فيها مع الدول المجاورة التحديات الأمنية والسياسية في شمال مالي، في سياقات منها سياق عمل لجنة الرصد والتقييم. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الممثل الخاص للأمين العام في الاجتماعات الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حيث نُوقشت التحديات الأمنية في مالي
إقامة اتصالات سياسية مع النواب المنتخبين، ومسؤولي حكومة مالي، والأحزاب السياسية بما في ذلك العناصر التي كانت مناوئة للحكومة في السابق، ومجموعات المجتمع المدني، وممثلو الأوساط الدبلوماسية، من أجل استطلاع وجهات النظر وتبادل الأفكار وتفهم الشواغل المتصلة بعملية المصالحة	نعم	عُقدت اجتماعات مع حوالي ١٥ حزبا سياسيا قبل إجراء الانتخابات منعاً للعنف المرتبط بالانتخابات. ودأبت قيادة البعثة على إجراء اتصالات منتظمة مع مسؤولي الحكومة والنواب المنتخبين، بمن فيهم أعضاء البرلمان ونظمت البعثة في باماكو وغاو وموبتي وكيدال حلقات عمل عن تسوية النزاعات والتماسك الاجتماعي شاركت فيها منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والمنظمات النسائية ومنظمات الشباب بهدف تعزيز مساهمتها في عملية الحوار والمصالحة
تقديم المشورة والدعم للمؤسسات القائمة في مالي بخصوص مسائل التعاون الإقليمي والمساهمة في جدول أعمال التعاون الإقليمي وتيسيره، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل	نعم	شاركت قيادة البعثة في مؤتمرين بشأن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣) ومنتدى باماكو الرابع عشر بشأن المسائل المترابطة (١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤)

الإنجاز المتوقع ١-٢: تقديم المساعدة التقنية إلى هيئات إدارة الانتخابات في مالي دعماً لعملية تنظيم انتخابات وطنية شاملة وشفافة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إتمام الانتخابات الرئاسية والتشريعية بنجاح وإقرار سكان مالي والجهات الفاعلة الدولية بأنها انتخابات حرة ونزيهة	أُنجز. فقد أُجريت بنجاح في جولتين انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وشفافة في ٢٨ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس ٢٠١٣، وانتخابات تشريعية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
تمكين هيئات إدارة الانتخابات من تنفيذ خططها العملياتية والأمنية في شمال مالي	أُنجز. فأنشاء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، اشتركت هيئات إدارة الانتخابات والبعثة المتكاملة وقوات عملية سيرفال وقوات مالي في إعداد وتنفيذ الخطط العملياتية والأمنية
استعراض سلطات مالي للإطار الانتخابي وما يتصل به من مسؤوليات مؤسسية للتشجيع على زيادة المشاركة الشعبية، بما في ذلك مشاركة المرأة في العمليتين السياسية والانتخابية	في أعقاب الانتخابات التي أُجريت في عام ٢٠١٣، عقدت سلطات مالي عدة اجتماعات مع الأحزاب السياسية والمجتمع الدولي من أجل جمع ما لديها من توصيات واستعراض إطار النظام الانتخابي. واستعرضت قانون الانتخابات وكانت المناقشات جارية بشأن إطار النظام الانتخابي

الناتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم المشورة التقنية والسياسية والتدريب وتيسير المشاورات مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وتقديم الدعم لمناقشات المائدة المستديرة مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز المشاركة السياسية والشفافية والإعلام	نعم عُقد ١٧ اجتماعاً مع المرشحين والأحزاب السياسية؛ وعُقد ٥٠ اجتماعاً مع هيئات إدارة الانتخابات بشأن استراتيجيات التخطيط والتنسيق فيما يتعلق بمشاركة اللاجئين والمشردين داخلياً، وبشأن متطلبات العمليات؛ وعُقد ١١ اجتماعاً مع منظمات المجتمع المدني؛ وعُقدت ١٠ اجتماعات مع المجتمع الدولي بشأن التنسيق والملاحظات المتعلقة بتقديم العملية الانتخابية

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
انتقال مراقبي الانتخابات المستقلين إلى شمال مالي لرصد الأحداث الانتخابية وإعداد تقارير عن سيرها	نعم	وتلقت ٣٠ مرشحة للانتخابات التشريعية تدريباً، وأجريت مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة بشأن إشراك النساء بالعملية السياسية. وقُدِّم الدعم التقني والمالي لإنشاء مجموعة أساسية تضم ٢٣ امرأة من القيادات النسائية
بناء قدرات هيئات إدارة الانتخابات، مثل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ووزارة الإدارة الإقليمية والشؤون اللامركزية والتخطيط الإقليمي، والوفد العام للانتخابات، والمحكمة الدستورية، بطرق من بينها إجراء تقييم متكامل للدعم اللوجستي اللازم لإجراء الانتخابات وإعداد ما يتصل به من توصيات وتقديم الدعم عن طريق صندوق التبرعات المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل الانتخابات	نعم	أعدت أربع خطط للرصد والأمن خاصة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية تيسيراً لإحاطة المراقبين الدوليين والوطنيين ونشرهم في الشمال بُنيت قدرات هيئات إدارة الانتخابات عن طريق عقد ٤٥ اجتماعاً وتنظيم ١٣ دورة تدريبية و ٥ دورات تقييم
تقديم الدعم اللوجستي والعملياني، بناء على طلب سلطات مالي، تعزيزاً لعملية نشر موظفي هيئات إدارة الانتخابات، وإيصال المواد الانتخابية إلى مناطق تمبكتو وغاو وكيدال وموبتي في الشمال وجمعها	نعم	عُيِّن ٢٢٨ مديراً محلياً وتلقوا التدريب وتم إعدادهم ونقلهم وإيفادهم وقُدِّم الدعم اللوجستي لنقلهم ونشرهم. ونُقل أكثر من ٨٠ طناً من المواد الانتخابية غير الحساسة ونُشرت، وجمعت بطاقات الهوية الوطنية لما عدده ٢٠٤٧ لاجئاً
تقديم الدعم الأمني عن طريق الوحدات العسكرية والشرطة التابعة للبعثة، بناء على طلب سلطات مالي، في أمور من بينها حماية عملية إيصال المواد الانتخابية وتجميعها وحماية مراكز تجميعها وحركة موظفي إدارة الانتخابات في الشمال	نعم	عُقد ٦٨ اجتماعاً تنسيقياً عن أمن الانتخابات على الصعيدين الوطني والإقليمي على السواء

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقدم توصيات إلى سلطات مالي لتحسين تنفيذ الأنشطة الانتخابية في المستقبل استناداً إلى الدروس المستفادة فيما يتعلق بتبسيط العمليات المؤسسية وتنظيم الحملات وإعداد قوائم الناخبين وتسجيلهم	نعم	قُدمت توصيات لتحسين تنظيم الانتخابات المقبلة. وشملت هذه التوصيات، في جملة أمور، ما يلي: الإطار القانوني العالمي، وإنشاء هيكل فريد ودائم يكلف بإدارة جميع العمليات الانتخابية؛ وبناء قدرات السلطة الإدارية؛ وتعزيز استراتيجيات الاتصالات؛ واستعراض قانون الانتخابات من أجل تشجيع وزيادة تمثيل المرأة في المجالس الانتخابية؛ وتحديث قوائم الناخبين بانتظام عن طريق تنقيح برنامج التعداد السكاني القائم على الحالة المدنية للناخب، الذي يتيح لكل مَنْ بلغ سن التصويت من المالكين تسجيل أسمائهم في قوائم الناخبين والمشاركة في الانتخابات

## العنصر ٢: تحقيق الاستقرار الأمني في شمال مالي

٤٠ - على النحو المبين بالتفصيل في الأطر الواردة أدناه، وعلى الرغم من التحسينات السابقة، تدهورت الحالة الأمنية في شمال مالي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤، ولا سيما بعد انسحاب قوات الدفاع والأمن المالية من المواقع الشمالية بعد المواجهة المسلحة التي وقعت في كيدال في أيار/مايو. ومما زاد من إشاعة أجواء انعدام الأمن في الشمال ارتفاع عدد الحوادث الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي يستهدف معظمها قوات الأمن المالية والدولية. غير أن المخاطر الأمنية التي تهدد السكان هي في الغالب، خلافاً للافتراضات الأولية، مخاطر تتصل باللصوصية وأعمال العنف بين المجتمعات المحلية، وبخاصة في المناطق التي يعود إليها اللاجئون والمشردون داخلياً وعلى امتداد المحاور التجارية. وعرقل انعدام الأمن العودة إلى الحياة الطبيعية واستئناف الأنشطة الاقتصادية والإنمائية.

٤١ - ورَكَزَت البعثة على بناء قدراتها تدريجياً من خلال إفساح المجال لنشر جنود وأفراد شرطة جدد، وتوسيع نطاق حضور الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين في شمال البلد. وأنشئت المكاتب الإقليمية والمعسكرات وحُصِّنَت في كيدال وتومبوكتو وغاو وموبيتي، وأنشئت مكاتب أصغر حجماً في تيساليت وأغيلهوك وغوندام. وواصلت البعثة نشر المدنيين والجنود وأفراد الشرطة في هذه المواقع في ظل تحديات لوجستية وأمنية هائلة.

٤٢ - وظلَّ عدد المشردين داخلياً في مالي ينخفض حتى بلغ ١٢٥ ٠٠٠ شخص في حزيران/يونيه ٢٠١٤، بالمقارنة مع ٣٥٠ ٠٠٠ شخص في ذروة أزمة التشرد. وانخفض كذلك عدد اللاجئين الماليين، وإن كان بمعدل أبطأ. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، كانت بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر لا تزال تستضيف حوالي ١٤٠ ٠٠٠ لاجئ مسجّل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالمقارنة مع ١٧٧ ٠٠٠ لاجئ في ذروة أزمة التشرد. ومع ذلك، أدّى استئناف أعمال القتال في أيار/مايو ٢٠١٤، في أعقاب المواجهات المسلحة في كيدال، إلى تشريد المزيد من الأشخاص وإن كان عددهم محدوداً. وعلى الرغم من عدم استهداف المدنيين على وجه التحديد في هذه الاشتباكات، فإنها أكّدت استمرار قلب الحالة الأمنية، واستلزمت تنفيذ استراتيجيات معززة وُضعت خصيصاً لتلبية الاحتياجات المتعلقة بحماية المدنيين في المراكز الحضرية الرئيسية.

٤٣ - وتحقيقاً لهذه الغاية، وُضعت خطط لنشر قوات البعثة وُنُفذت في سبع مناطق حضرية رئيسية. وشملت هذه الخطط ثلاث فئات من العمليات، وهي: الدوريات الراجلة والراكبة، والدوريات بعيدة المدى وبعثات حماية القوة نهاراً وليلاً على السواء. وشاركت في العمليات ثمانية عشر سرية من الجنود المسلحين. ووضعت البعثة إجراءات بغية التخفيف من الضرر في جميع العمليات العسكرية ونفّذتها وهي تراجعها بصورة منتظمة. وأنشئت آليات تنسيق للتخفيف من الضرر الواقع على المدنيين، وُنُفذت من خلال تفاعل الدوريات مع محيطها، وبما يشمل قوات الدفاع والأمن المالية.

٤٤ - ورغم هذه الإنجازات، استؤنفت أعمال القتال في أيار/مايو، وانسحبت قوات الأمن المالية بشكل متسرّع بسبب عدم تحقيق أي تقدم ملحوظ على الصعيد السياسي، وغياب الإرادة السياسية لدى الأطراف منذ بداية عام ٢٠١٤ للدخول في حوار شامل. وقد غيرت هذه التطورات كثيراً في الصورة الأمنية في الشمال، وزادت من تعقيد الحالة.

الإنجاز المتوقع ٢-١: توفير الحماية للمراكز السكانية في شمال مالي ومنع عودة العناصر المسلحة بما يمكن من تحقيق الاستقرار وبسط سلطة الدولة

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
إعادة الأمن للسكان المدنيين بصورة جزئية في ٧ مناطق حضرية رئيسية في شمال مالي. وعلى وجه التحديد في تمبكتو وغاو. وتمت استعادة النشاط الاقتصادي وإعادة فتح المدارس، وتضطلع قوات الجيش والشرطة الوطنية	إعادة الأمن للسكان المدنيين في ٧ مناطق حضرية رئيسية في شمال مالي

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

الآن بمهامها

وضعت خطط الانتشار التي شملت الدوريات الراجلة والراكبة، والدوريات بعيدة المدى، وبعثات حماية القوة، نهارا وليلا على السواء، ونُفذت في ٧ مناطق حضرية رئيسية. وشاركت في العمليات المختلفة ثمانية عشر سرية من الجنود المسلحين

وضعت البعثة إجراءات بغية التخفيف من الضرر في جميع العمليات العسكرية ونفذتها وهي تراجعها بصورة منتظمة

منعت البعثة عودة الجماعات المسلحة المتطرفة والإرهابية وما يرتبط بها من أعمال إرهاب وتخويف تمارس ضد السكان المدنيين والمؤسسات المدنية في المناطق الحضرية الرئيسية السبع ومع ذلك، وعقب المواجهات المسلحة التي وقعت في كيدال في أيار/مايو ٢٠١٤، ظلت الحالة بالغة التوتر، في تيساليت وكيدال وميناكا، حيث لا وجود لحكومة مالي

أعيد نشر قوات الدفاع والأمن المالية في المناطق الحضرية الرئيسية السبع ولكنها إثر المواجهات المسلحة التي وقعت في كيدال في أيار/مايو ٢٠١٤، لم تعد موجودة في كيدال وحافظت على وجودها في المواقع الستة الأخرى

كفلت البعثة أن الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن تشمل عناصر من قبيل قبول السكان المحليين وجود قوات الدفاع والأمن المالية الأمر الذي يعزز دورها ويحسن صورتها

منع عودة الجماعات المسلحة غير القانونية وما يرتبط بها من أعمال إرهاب وتخويف تمارس ضد السكان المدنيين والمؤسسات المدنية في المناطق الحضرية الرئيسية السبع

إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في المناطق الحضرية الرئيسية السبع وزيادة تقبل السكان المحليين لدورها

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

نعم شملت خطط النشر الدوريات الراجلة والراكبة، والدوريات بعيدة المدى، وبعثات حماية القوة نهارا وليلا على السواء. وشاركت في العمليات ثمانية عشر سرية من الجنود المسلحين

وضع خطة نشر وتنفيذها في المناطق الحضرية الرئيسية السبع (غاو وتمبكتو وكيدال وميناكا وتيساليت وديابالي ودوينتزا) واستعراضها بانتظام لتكييف العمليات العسكرية للبعثة



النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
نعم أُنشئت آليات تنسيق، من قبيل الدوريات الراحلة والراكبة، شملت قوات الدفاع والأمن المالية وسُيِّرت من أجل التخفيف من الضرر اللاحق بالمدنيين	المتكاملة وتطويرها وفقاً للاستراتيجيات الرئيسية المتصلة بالاتفاق التمهيدي، والمسائل المتعلقة بالحماية، والتخطيط للإنعاش المبكر وضع إجراءات البعثة بغية التخفيف من الأضرار في جميع العمليات العسكرية وتنفيذها واستعراضها بشكل منتظم، وإنشاء آليات تنسيق لدعم استراتيجية البعثة الأوسع نطاقاً لحماية المدنيين، بما في ذلك العمل مع قوات الدفاع والأمن المالية
أجريت دوريات راجلة وراكبة انخفاض عدد الدوريات الراحلة والراكبة بسبب نشر الوحدات العسكرية بوتيرة أبطأ من الوتيرة المتوقعة.	٨ ٣٤٧ لتسيير ١١ ٣١٥ دورية راجلة وراكبة في المناطق الحضرية الرئيسية السبع (دورية واحدة لكل سرية في اليوم، ٣١ سرية لمدة ٣٦٥ يوماً) من أجل دعم قوات الدفاع والأمن المالية في تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية وحماية المدنيين
قيام ١٨ سرية بتسيير دوريات بعيدة المدى ارتفاع عدد الدوريات بسبب الضرورة التشغيلية ومن أجل طمأنة السكان	٤٣١ تسيير ٢٤ دورية بعيدة المدى/عملية أمنية للكتائب الاحتياطية من أجل ردع عودة أي جماعة مسلحة متطرفة (دورية واحدة بحجم سرية تنشر لمدة ١٠ أيام في الشهر لكل قطاع)
بعثة لحماية القوة أُجريت انخفاض عدد الدوريات الراحلة والراكبة بسبب نشر الوحدات العسكرية بوتيرة أبطأ من الوتيرة المتوقعة	٦ ٧١٩ القيام بـ ٧ ٦٦٥ بعثة لحماية القوة (قيام قوة بحجم فصيلة بحماية ٢١ مرفقاً من مرافق الأمم المتحدة لمدة ٣٦٥ يوماً)
لا لم تكن سرايا التخلص من الذخائر المتفجرة تعمل بصورة كاملة	تسيير ١٠٤ دوريات لأفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة، التابعة للبعثة المتكاملة لإجراء مسح للطرق (سريتان تشمل كل منهما ٤ أفرقة للتخلص من الذخائر المتفجرة، لمدة ٥٢ أسبوعاً) من أجل دعم عمليات نشر المشاة وتأمين ممرات الحركة

الإنجاز المتوقع ٢-٢: تسريح عناصر الجماعات المسلحة كما اتفقت الأطراف في الاتفاق التمهيدي وتعزيز قدرة الحكومة على قيادة برامج إعادة الإدماج ودعمها

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تسجيل وتجميع كافة العناصر المسلحة التي من المقرر تسريحها بموجب أحكام الاتفاق التمهيدي	إيقاف بعثات التحقق بعد الأحداث التي وقعت في ١٧ أيار/مايو في كيدال. وإيفاد سبع وعشرين بعثة تحقق إلى ثلاثة مواقع نموذجية للتجميع الأولي، في الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤. وإجراء تعدادين لوجيستيين غير رسميين لأفراد الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد في مواقع التجميع الأولي الثلاثة، والقيام خلال زيارات التقييم بتقديم المواد الغذائية وغير الغذائية
	بعد اعتماد ممثلي كل من حكومة مالي والجماعات المسلحة في شباط/فبراير ٢٠١٤ طرائق تنفيذ التجميع التي تم بموجبها إنشاء فريق لاستطلاع المواقع وخلية تنسيق العمليات، أوفدت بعثتان استطلاعتان شملتا ثمانية مواقع في مناطق كيدال وغاو وتمبكتو في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٤، من أجل تحديد مواقع التجميع المستقبلية بالتنسيق مع البعثة وحكومة مالي والحركات المسلحة. وتم التخلي عن القيام بالمهمتين الاستطلاعتين بسبب التحديات الأمنية المتزايدة في شمال مالي بعد الحادث الذي وقع في ١٧ أيار/مايو
	بالتعاون مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بدأت البعثة إعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتخزين الآمن للأسلحة والذخائر
إعداد وتمويل وتنفيذ مشاريع لإعادة إدماج ١٠٠٠ مقاتل سابق على الأقل ومن قد يرتبط بهم من أفراد، تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المجتمعية على نطاق واسع، بما في ذلك أربع مبادرات مرافقة للحد من العنف المجتمعي	تم التخطيط للقيام بمشاريع ومبادرات مجتمعية لإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي في المناطق القريبة من مواقع التجميع الأولي. وبالنظر إلى تعليق الدورات العادية للجنة التقنية المختلطة المعنية بالأمن بصورة مؤقتة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى أيار/مايو ٢٠١٤، فقد تأخرت عملية التأكد من صلاحية مواقع التجميع المستقبلية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي من أجل إنشاء ثلاثة مواقع للتجميع الأولي للحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، بما في ذلك وضع بروتوكول للتخزين الآمن للأسلحة وتوفير مرافق لتخزين الأسلحة	نعم	على الرغم من توقف الأنشطة بعد حادث ١٧ أيار/مايو في كيدال، قُدِّم الدعم التقني واللوجستي من أجل إنشاء ثلاثة مواقع تجميع أولي لعناصر الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد
إيفاد ٣٦ بعثة تحقق إلى مواقع التجميع (يجري شهريا تفتيش كل موقع تجميع، ٣ مواقع تجميع لمدة ١٢ شهراً)، مع توفير الدعم لمواقع إضافية عند الضرورة	٢٧	وبالإضافة إلى ذلك، وضعت البعثة، بدعم من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتخزين الآمن للأسلحة والذخائر تم إيفاد بعثات التحقق إلى مواقع التجميع الأولي النموذجية الثلاثة في الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، بعد تأكد اللجنة التقنية المشتركة المعنية بالأمن من صلاحيتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣
تقديم المشورة والمساعدة في المجال التقني إلى حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق من أجل تحديد معايير الأهلية وعمليات التسجيل واعتمادها	نعم	حدث انخفاض في عدد بعثات التحقق في أعقاب حادث ١٧ أيار/مايو الذي أسفر عن وقف الأنشطة عُقدت حلقات عمل بشأن مختلف الجوانب المتعلقة بالتجميع وأنشئت الأفرقة واللجان ووضعت خطة لتقديم الدعم لعملية التجميع، ووُضعت أيضاً اختصاصات لهياكل التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج المنشأة حديثاً في البعثة. وأنشئ فريق تنسيق معني بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يضم في عضويته ممثلين عن المجتمع الدولي، لمناقشة إنشاء لجنة وطنية مؤقتة للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج تشمل ممثل الجماعات المسلحة، بما في ذلك طلب التمويل إذا ما مُدِّدَت عملية التجميع

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إنشاء قاعدة بيانات ذات صلة بعملية التجميع والتسريح، بما في ذلك تسجيل قرابة ٧ ٠٠٠ من مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد بشكل مسبق وتصنيفهم	لا	حدث تأخر في اقتناء البرنامج بسبب التقييد بمهلة الشراء وإعادة ترتيب أولويات النفقات
إنشاء قاعدة بيانات للأسلحة والذخائر من أجل عملية التجميع/التسريح	لا	حدث التأخر في اقتناء البرنامج بسبب بالتقييد بمهلة الشراء وإعادة ترتيب أولويات النفقات
تنفيذ وتمويل مشاريع مجتمعية لإعادة الإدماج لفائدة ما يقدر عددهم بـ ١ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين ومن قد يرتبط بهم من أفراد، من بينها ٤ مبادرات للحد من العنف المجتمعي	لا	لم يجر التخطيط للقيام بمشاريع ومبادرات مجتمعية لإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي في المناطق القريبة من مواقع التجميع الأولي. وبالنظر إلى تعليق الدورات العادية للجنة التقنية المختلطة المعنية بالأمن بصورة مؤقتة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى أيار/مايو ٢٠١٤، تأخرت عملية التأكد من صلاحية مواقع التجميع المستقبلية
الاضطلاع بأنشطة في مجال الدعوة وتقديم المشورة التقنية إلى المؤسسات الوطنية ومجموعات المجتمع المدني لمعالجة المسائل المتعلقة بتسريح الأطفال الجنود والمساواة في معاملة المرأة في خطط البرامج، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة المرأة).	نعم	أثناء عمليات التفتيش/الزيارات لمواقع التجميع الأولي النموذجية الثلاثة، قُدمت المشورة التقنية إلى المؤسسات الوطنية ومجموعات المجتمع المدني من خلال توعية عناصر ينتمون إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد بشأن عدم احتجاز الأطفال وتجنيدهم قسرياً. وتم الاضطلاع بأنشطة في مجال الدعوة بشأن الإفراج عن الأطفال السجناء في منطقة كيدال

## الإنجاز المتوقع ٢-٣: تعزيز القدرة التشغيلية للشرطة المالية ووكالات إنفاذ القانون الأخرى في شمال مالي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
ازدياد عدد المنشآت التشغيلية لوكالات إنفاذ القانون في الشمال	ارتفع عدد موظفي وكالات إنفاذ القانون المالية العاملة في شمال مالي من ٢٠٠ موظف إلى ١١٨ ١ موظفا، وهم يتألفون من أفراد الشرطة الوطنية والدرك والحرس الوطني والحماية المدنية
إقرار وزارة الأمن لخطط تنمية واستراتيجيات تدريب بهدف تحسين قدرات الشرطة وتنظيم عملها	أجرت البعثة تقييما للاحتياجات مع وكالات إنفاذ القانون المالية، تم بنتيجته تحديد ثغرات في القدرات في الشمال. وفي وقت لاحق، تم وضع خمسين مشروعا لبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون المالية من أجل تيسير نشرها في الشمال
	قامت البعثة، بالتعاون مع وزارة الأمن، بإنشاء فريق عامل متعدد التخصصات معني بإصلاح القطاع الأمني. وفي وقت لاحق جرى تشكيل ثلاثة أفرقة عاملة فرعية. وعقد الفريق العامل ثماني جلسات عامة. وشملت الخطط الاستراتيجية التي تم اعتمادها بالاشتراك مع أجهزة إنفاذ القانون المالية: الخطة الاستراتيجية التي تولت شرطة الأمم المتحدة قيادتها فيما يتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي يشرف على تنفيذها ضباط من شرطة الأمم المتحدة ذوو خبرات بهذا الشأن يعملون في المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وفرقة التحقيقات القضائية، وفرقة مكافحة المخدرات، وفرقة مكافحة الجريمة، ودائرة التحقيقات القضائية، واستراتيجية التدريب من أجل بناء القدرات وإعادة تأهيل مرافق التدريب في أكاديمية الشرطة في باماكو ومدارس تدريب الدرك في فالادي وباماكو
ازدياد ثقة الناس في قدرة شرطة مالي على إعلاء سيادة القانون	جرى بشكل تدريجي معالجة مسألة تآكل مصداقية وكالات إنفاذ القانون المالية وعدم وجودها، لا سيما في شمال مالي، من خلال زيادة نشر أفراد إنفاذ القانون وتزويدهم بقدر من التدريب، مما يؤدي إلى زيادة الثقة لدى السكان بشأن أمنهم

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

ومع ذلك، فقد نشأ عدد من التحديات من قبيل بطء وتيرة نشر السلطات المالية عما كان متوقعا، بسبب الافتقار إلى القدرات اللازمة من حيث المرافق، وتدهور الأوضاع الأمنية ولا سيما في كيدال

## أنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

## الناتج المقررة

تقدم المشورة التقنية إلى وزارة الأمن بشأن إعداد برامج تدريب واستراتيجية للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتنسيق بين الجهات المانحة، وسيادة القانون، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وإجراء تحقيقات في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية

نعم

قُدِّمت المشورة التقنية عن طريق المشاركة المنتظمة في اجتماعات التنسيق بين الجهات المانحة. وأنشأت البعثة خلية وفرقة عمل معنيتين بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وجرى تخطيط ثلاثة مشاريع فيما يتعلق بتعزيز الهياكل الأساسية، وتعزيز الموارد البشرية في محالي التدريب والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي، يمكن تنفيذها بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)

وبالإضافة إلى ذلك، جرى تدريب ٥٥ من موظفي وكالات إنفاذ القانون المالية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، وتدريب ٢٩ من أفراد الشرطة القضائية والدرك في مجال التصدي للعنف القائم على نوع الجنس، بينما جرى تدريب قضاة ومحامين و ٥٠ من موظفي القضاء وإنفاذ القانون الماليين في مجال القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

نعم

أنشئ فريق عامل متعدد التخصصات معني بالأفكار المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن فضلا عن ثلاثة أفرقة عاملة فرعية. وعقد الفريق العامل ثماني جلسات عامة، وعُقدت جلستا عمل بين الفريق العامل والبعثة؛ وشاركت البعثة في جميع اجتماعات فريق الشركاء الممولين

توفير دعم الأمانة إلى اجتماعات التنسيق الفصلية التي تقودها الحكومة بشأن إعادة بناء القطاع الأمني، بما في ذلك إعداد ورقات معلومات أساسية بشأن المسائل المتعلقة بأعمال الخفارة

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إجراء تقييم واحد لاحتياجات الشرطة ووكالات إنفاذ القانون المالية تدعو إليه الحاجة لإعادة بسط سلطة الدولة، بما في ذلك تقييم للبنى التحتية والقدرات اللوجستية ومجموعات المهارات التي تتطلبها السلطات المالية لأداء مهامها	١	أجري في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، تقييم الاحتياجات لوكالات المعنية إنفاذ القانون المالية، تم بنتيجته تخطيط ٥٠ مشروعاً لدعم أفراد الشرطة الوطنية والدرك والحرس الوطني والحماية المدنية. وتم تصنيف هذه المشاريع إلى ثلاث فئات، هي: البناء وإعادة التأهيل وتوفير المعدات
إجراء تقييم واحد لقدرة الشرطة ونشرها، وتقديم الدعم لإجراء دراسة استقصائية مجتمعية للتصورات المتعلقة بالشرطة مع شركاء مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	لا	نظراً للتحديات من قبيل عدم قدرة سلطات الدولة على الانتشار في شمال مالي، لم تتمكن وكالات إنفاذ القوانين المالية أيضاً من الانتشار على النحو المتوقع بسبب الافتقار إلى القدرة من حيث الهياكل الأساسية إلى جانب تدهور الحالة الأمنية في بعض المناطق من قبيل كيدال. ونتيجة لذلك، يبدو من السابق لأوانه ومن غير المجدي إجراء دراسة استقصائية مجتمعية للتصورات المتعلقة بالشرطة
إسداء المشورة اليومية للشرطة المالية وبناء قدراتها من خلال الاشتراك في مواقع العمل مع أفراد شرطة الأمم المتحدة في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال وموبتي، وكذلك في باماكو، بما في ذلك في أكاديميتي التدريب في باماكو	٢٨٤٠	أجريت الأنشطة المضطلع بها في مواقع العمل المشتركة، من أجل تقديم الإرشاد/المشورة وبناء القدرات ولوكالات إنفاذ القانون، وذلك في المناطق الشمالية الأربع (كيدال وغاو وتمبكتو وموبتي)
		اشترك ٣٩ من أفراد شرطة الأمم المتحدة في أماكن العمل مع وكالات إنفاذ القانون المالية في المناطق، واشترك ١٨ فرداً آخرين من أفراد شرطة الأمم المتحدة في أماكن العمل الموجودة في مدارس تدريب وكالات إنفاذ القانون المالية (الشرطة الوطنية وقوات الدرك)، وقام ٥ من أفراد شرطة الأمم المتحدة من ذوي الخبرة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بإسداء المشورة يومياً وبناء القدرات

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم دورات لتدريب ٣ ٠٠٠ من أفراد قوات الأمن المالية بما في ذلك تدريب المدربين، على أساليب الشرطة، وحفظ النظام، وأمن الانتخابات، وإجراء التحقيقات والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المرتبطة بنوع الجنس والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات	٤ ٩٤٢	فردا من أفراد قوات الأمن المالية جرى تدريبهم، بمن فيهم ١٥٣ امرأة  ترجع الزيادة في عدد الأفراد المدربين إلى التدريب الأمني المعزز من أجل الانتخابات لوكالات إنفاذ القانون المالية، باعتبارهم بحاجة لاكتساب بعض الخبرة الفنية من أجل القيام بشكل فعال بأعمال الشرطة في أثناء الانتخابات الرئاسية والتشريعية
		كانت مجالات التدريب الأخرى تشمل أساليب الشرطة، وحفظ النظام، وأمن الانتخابات، والتحقيق في حوادث الطرق، والدراسات الحاسوبية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وإجراء تحقيقات الشرطة التي تستند إلى أسس علمية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المرتبطة بنوع الجنس والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات
		وبالإضافة إلى ذلك، جرى تدريب ٣ ٤٠٠ مجند في قوات الأمن المالية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية
٢١٠ ٠٠٠ ساعة من ساعات عمل الأفراد من دوريات الشرطة المشتركة بين وحدات الشرطة المشكّلة التابعة للأمم المتحدة/الشرطة المالية (٧ ساعات لكل دورية × ١٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة لكل دورية × دوريتان لكل وحدة شرطة مشكّلة × ٦ وحدات للشرطة المشكّلة × ٢٥٠ يوماً)	٢٠١ ٣٢٠	ساعة من ساعات عمل الأفراد من دوريات الشرطة المشكّلة بين وحدات الشرطة المشكّلة التابعة للأمم المتحدة/الشرطة المالية  يرجع العدد المنخفض من ساعات عمل أفراد دوريات وحدات الشرطة المشتركة إلى تدهور الوضع الأمني في كيدال في أعقاب المواجهة المسلحة التي وقعت في أيار/مايو ٢٠١٤



النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
٥ ٠٠٠ ساعة من ساعات عمل الأفراد من وحدات الشرطة المشكلة لتقديم الدعم التشغيلي إلى الشرطة المالية في مجال حفظ النظام، يشمل إجراء تمارين تدريبية مشتركة	٥ ٥٢٠	ساعة من ساعات عمل الأفراد من وحدات الشرطة المشكلة لتقديم الدعم التشغيلي إلى الشرطة المالية في مجال حفظ النظام، يشمل إجراء تمارين تدريبية مشتركة
		ترجع الزيادة في عدد ساعات عمل الأفراد إلى الدعم التشغيلي المقدم لوكالات إنفاذ القانون المالية خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية
٤٥ ٠٠٠ ساعة من ساعات عمل أفراد وحدة الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة (٦ ساعات لكل دورية × ٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة في كل دورية × ٦ وحدات للشرطة المشكلة × ٢٥٠ يوماً) لتسيير دوريات في المناطق غير المستقرة دعماً للشرطة المالية	١٨٨ ٥٢٠	ساعة من ساعات عمل الأفراد من وحدات الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة ترجع الزيادة في عدد ساعات عمل الأفراد إلى الدعم المقدم لوكالات إنفاذ القانون المالية خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية

الإنجاز المتوقع ٢-٤: إحراز تقدم نحو إعادة بسط سلطة الدولة وتعزيز الآليات المحلية لحل النزاعات عن طريق الحوار والوساطة على مستوى المجتمعات المحلية في الشمال

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عودة الولاية ونواب الولاية إلى مناطق النزاع السابقة لإعادة بسط سلطة الدولة	في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، عاد ١٦ من الولاة و ١٢٦ من نواب الولاية إلى مناطق النزاع. دعمت البعثة عودة الولاة ونوابهم إلى مناطق النزاع السابقة لإعادة بسط سلطة الدولة. وتم الانتهاء من إعداد تفاصيل عودة سلطات الدولة والسلطات المحلية في المناطق الشمالية الأربع وجرى تحليلها من أجل تقييم التقدم المحرز في الإصلاح المؤسسي
مشاركة فئات المجتمع المدني ومجموعات الشباب ومساهمتها في حوار المصالحة ومنتديات التنمية داخل المنطقة وعلى الصعيد الوطني	اضطلعت البعثة بدراسة تخطيطية لتقييم قدرات ١٥٠ من منظمات المجتمع المدني في المناطق الشمالية الأربع وباماكو من أجل إشراكها في عمليات الحوار وبناء الثقة. وحددت البعثة ثغرات في قدرات الشركاء في المجتمع المدني على المشاركة في عملية بناء السلام والمصالحة. وقامت البعثة

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

بتعزيز وتبسيط آليات وأنشطة التنسيق المضطلع بها على مستوى الأقاليم وعلى مستوى المجتمعات المحلية وعلى مستوى القواعد الشعبية

من أجل تعزيز قدرة المنظمات النسائية ومنظمات الشباب فيما يتعلق بالحوار والمصالحة، قامت البعثة بتيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني مع السلطات المحلية والحكومية في تمبكتو وغاو وكيدال

وأوفدت بعثات للتقييمات الميدانية بالاشتراك مع السلطات المحلية الرئيسية والشركاء الرئيسيين في جميع المناطق الشمالية الأربع من أجل تقييم الهياكل الأساسية بغية توفير الخدمات الاجتماعية فضلاً عن تذليل العقبات التي تعوق استعادة سلطة الدولة والسلطات المحلية. وأدت هذه التقييمات إلى تحديد واعتماد مشاريع سريعة الأثر التي تهدف إلى استعادة الثقة بين السكان وسلطات الدولة، وتحسين إضاءة الملعب البلدي في تمبكتو وتحديدده، وكذلك زيادة إمكانية الحصول على الماء الصالح للشرب، وإدارة النفايات في كيدال

تحقق ذلك

أجريت سلسلة من أنشطة الدعوة في مناطق باماكو، وغاو، وتمبكتو، وكيدال بما أفضى إلى عقد اجتماعات شهرية من أجل التشجيع على إنشاء محافل للحوار والمصالحة والمشاركة المدنية في الحكم الرشيد. ففي الاجتماعات التي عقدت في كيدال، على سبيل المثال، ناقش المجتمع المدني والزعماء التقليديون طائفة متنوعة من المسائل الرئيسية وهي: إعادة فتح المدارس، وحالة وأثر عودة سلطة الدولة، وإمكانية حصول السكان المحليين على المياه، وإشراك السلطات المحلية والتقليدية في بناء السلام، وتعزيز قدرة المرأة من ناحية عملية السلام والمصالحة

الحد من التوترات بين الطوائف في منطقة الشمال والتزاعات المجتمعية ذات الصلة بالأراضي، والأصول العرقية وعودة السكان، والموارد الطبيعية، وهياكل السلطة العرقية والمحلية

بدء عملية الحوار والمصالحة الشاملة بين الطوائف في الشمال بشأن وضع مفهوم مشترك أعمق للتطلعات المرتبطة بذلك والأسباب الجذرية للنزاعات

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	تم تحديد الموارد ومبادرات بناء القدرات اللازمة من أجل تحسين الإدارة المحلية في ٣٦ بلدية من خلال اجتماعين للفريق العامل بشأن اللامركزية والتنمية، واجتماع مع وزير الإدارة الإقليمية والشؤون اللامركزية والتخطيط الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت دورات للتوعية، وتم توزيع الصحف أسبوعياً
تحديد الموارد واتخاذ مبادرات في مجال بناء القدرات من أجل تحسين الإدارة المحلية في ٣٦ بلدية متضررة من النزاع، بالتعاون مع السلطات المحلية والشركاء بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري	نعم	جرى تنفيذ عمليات الحوار وبناء الثقة من خلال عقد اجتماعات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني، والمنظمات المحلية، ولا سيما منظمات النساء والشباب، والسلطات المحلية وسلطات الدولة، وإضافة إلى تنفيذ ثلاثة مشاريع سريعة الأثر، تشمل إصلاح ملعب تمبكتو وإضاءته (١)، وبناء مستودعين في سوق السمك (٢)، وتحسين الصرف الصحي في كيدال (٦)
الاضطلاع بأنشطة الدعوة وتقديم المشورة للسلطات المحلية وقادة المجتمع المحلي بشأن الخطوات الرامية إلى تيسير مشاركة المجتمع المدني والنساء والشباب والممثلين الدينيين في إطار مننديات وعمليات المصالحة بين الأطراف في الشمال	نعم	جرى تقديم الدعوة والمشورة إلى السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية من خلال أربع دورات لبناء القدرات مع وزارة العدالة ولجنة الحقيقة والعدالة المصالحة
إعداد ٤ تقييمات تحدد الأسباب الجذرية للنزاعات وبؤر التوتر المحتملة بين المجتمعات المحلية واستخدامها لتحديد مبادرات حل النزاعات التي ستدعم حماية المدنيين	٨	تقييمات أجريت لتحديد الأسباب الجذرية للنزاع في المناطق الشمالية. وقد أجري عدد أكبر من التقييمات بسبب توافر القدرة التحليلية إلى جانب إمكانية الاضطلاع بمزيد من البعثات
وضع ٤ مشاريع إقليمية مع الشركاء لدعم وتأمين استمرارية المبادرات والاتفاقات المحلية التي تهدف إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات، سيجري دعمها بواسطة تحديد المشاريع السريعة الأثر ذات الأولوية بين الطوائف من أجل توفير "عوائد سلام" فورية	لا	جرى تحديد مشاريع وإعداد وثائق للمشاريع فيما يتعلق بإصلاح سوق السمك الذي تديره النساء في تمبكتو، وبناء مطاحن وإصلاح الكورنيش في غاو، وتحديد "دار المرأة" في كيدال، إلا أن المشاريع لم تنفذ خلال الفترة بسبب تدهور الحالة الأمنية

## الإنجاز المتوقع ٢ - ٥: تعزيز القدرات الوطنية من أجل إصلاح قطاع الأمن

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قيام الحكومة بإقرار وتنفيذ سياسة وأدوات حوكمة ورقابة ملائمة لكفالة استجابة المؤسسات الأمنية وخضوعها للمساءلة أمام السلطة السياسية المشروعة ولتوجيهاتها	في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أنشئ فريق عامل متعدد التخصصات معني بإصلاح قطاع الأمن، يتألف من البعثة ووزير الداخلية والأمن، ويخضع لسلطة وزارة الداخلية والأمن المالية، ويرأسه المفتش العام للشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت رسمياً ثلاثة أفرقة عاملة فرعية ضمن الفريق العامل لضمان تقديم الدعم الناجع لإصلاح قطاع الأمن
أعد الفريق العامل تقريراً يتضمن توصيات استراتيجية بشأن سبل المضي قدماً في إصلاح قطاع الأمن في مالي بالتشاور مع الجهات المعنية الوطنية، وقدمه إلى الحكومة والجمعية الوطنية للمصادقة عليه	
النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم المشورة التقنية إلى الحكومة لوضع وإقرار رؤية مشتركة لمستقبل قطاع الأمن	نعم قُدمت المشورة التقنية من خلال عقد اجتماعات أسبوعية مع الفريق العامل المتعدد التخصصات، وقُدم الدعم في صياغة استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن
تقديم المشورة التقنية لإنشاء برنامج لبناء قدرات الرقابة البرلمانية بالتشاور مع الهيئة التشريعية المالية، وبطرق من بينها بناء قدرات الخبراء والمستشارين البرلمانيين الماليين	نعم أُعدَّ تقرير نهائي عن الرؤية الوطنية وآلية التنسيق واستراتيجية تعبئة الموارد وقُدم إلى الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠١٤ وهو في انتظار موافقتها
إعداد مصفوفة تنسيق لتعزيز الاتساق من خلال تحديد مجالات الدعم المقدم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة	نعم قدمت المشورة التقنية من خلال اجتماع عقد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ مع رئيس لجنة الدفاع والأمن التابعة للجمعية الوطنية، حيث نوقش مقترح أولي لأنشطة الهيئة التشريعية المالية لبناء القدرات في مجال الرقابة على قوات الأمن
	أعدت مصفوفة تنسيق ترمي إلى مواءمة جهود الشركاء من أجل تعزيز الاتساق وتجنب الازدواجية

أُنجزت  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

		الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجهات الثنائية الفاعلة، جنباً إلى جنب مع الالتزامات المالية والأطر الزمنية
قُدِّمت المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال إنشاء وإدارة قاعدة بيانات عن الأسلحة والذخيرة من أجل تتبع الاتجاهات ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووضع خيارات البرمجة المستندة إلى الأدلة	نعم	تقدم المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فيما يتعلق بالامتثال لمعاهدات نزع السلاح الدولية. بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة (١٩٨٠)، وذلك بالتعاون مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام
بالإضافة إلى ذلك، قدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام المساعدة التقنية لإعادة تنشيط عملية تقديم التقارير بموجب البروتوكولين الثاني والخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، بما في ذلك من خلال دعم حضور مدير مديرية الهندسة العسكرية في اجتماعات الخبراء بشأن البروتوكولين المعدلين الثاني والخامس، التي عقدت في جنيف في الفترة من ١ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤		
تم تقييم مرافق لتخزين الأسلحة والذخائر. وقدمت أيضاً دورات تدريبية في إدارة سلامة المخزونات إلى ٥٧ من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، حيث أتم جميعهم دورة أساسية لأمناء المخازن، وتأهل ٢١ منهم للعمل مدرء للمستودعات، وواصل ١٩ منهم تدريبهم ليصبحوا مفتشين مؤهلين	٢٣	تقديم الدعم لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لإجراء تقييمات لعشرة مرافق لتخزين الأسلحة والذخائر بهدف تحديد التهديدات المباشرة، وتنفيذ مشاريع لإدارة سلامة الأسلحة والذخائر لفائدة قوات الدفاع والأمن المالية
بالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب من وزارة الدفاع، دمرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بأمان ٨٥ من صواريخ أرض - جو العتيقة غير القابلة للصيانة. وبناء على طلب من مديرية الهندسة العسكرية، دمرت الدائرة ٢ ٦٨٥ كيلوغراماً من المتفجرات المخزنة بشكل غير مأمون والمنتھية مدة صلاحيتها		

### العنصر ٣: حماية المدنيين وحقوق الإنسان والعدالة

٤٥ - على النحو المبين بالتفصيل في الأطر الواردة أدناه، في حين أن العملية الوطنية الرسمية للحوار من أجل السلام لم تبدأ رسمياً، فإن البعثة قدمت المساعدة التقنية إلى حكومة مالي في مجال إصلاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى التدريب في مجال القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي نُظم لفائدة موظفي الجهاز القضائي في مالي، أسدت البعثة المشورة التقنية إلى قضاة التحقيق وعززت قدراتهم في مجال ملاحقة الجرائم الخطيرة. بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٤٦ - وقدمت البعثة المشورة التقنية والدعم إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لاتخاذ خطوات تهدف إلى تعزيز قدراتها وضمان استقلالها من أجل تحسين وضع أوراق اعتمادها لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتم الاضطلاع بسلسلة من الأنشطة الرئيسية من أجل تأمين التقدم نحو الامتثال الكامل: إجراء مناقشة متعمقة أثناء حلقة عمل حول إصلاح اللجنة، واعتماد خريطة طريق بشأن الإصلاح، وقيام البعثة بعقد ستة اجتماعات دعوية رفيعة المستوى حول الإصلاح مع النظراء الوطنيين، والأهم من ذلك، تقديم المشورة التقنية لمشروع قانون بشأن اللجنة.

٤٧ - وفي الفترة الممتدة بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تم توثيق ٧١ من حوادث انتهاكات حقوق الإنسان، بلغ عدد ضحاياها ٢٤٩ شخصا بينهم ٧ نساء، وشملت الإعدام بإجراءات موجزة، والاختفاء القسري، والاغتصاب، والنهب، والاعتقال والاحتجاز غير القانونيين، والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمعاملة المهينة التي ارتكبتها قوات الدفاع والأمن المالية والجماعات المسلحة ضد المدنيين، وخاصة المنحدرين من قبائل العرب والطوارق في مناطق كيدال وغاو وتمبكتو. وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٤، ارتكبت قوات الدفاع والأمن المالية والجماعات المسلحة انتهاكات لحقوق الإنسان في ٢١ حادثة ضد ما لا يقل عن ١٠٠ ضحية.

٤٨ - ولا تزال البعثة توثق إصابات في صفوف المدنيين في سياق القتال بين الجماعات المسلحة والمليشيات الموالية للحكومة، وكذلك الاشتباكات بين الجماعات العرقية. وفي الفترة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تم توثيق ٤٩ حالة قتل فيها مدنيون، مقارنة مع ٣١ من حالات قتل المدنيين الموثقة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٤. وأفرج عن أكثر من مائة من المعتقلين لأسباب لها صلة بالنزاع في إطار المادة ١٨ من الاتفاق التمهيدي.

٤٩ - وأسدت البعثة المشورة والدعم التقني إلى الجهات الحكومية المعنية بشأن المعايير الدولية المتعلقة بحماية الطفل. وقد مكّن التعاون مع الأعضاء الآخرين في آلية التنسيق من لمّ شمل الأطفال المفرج عنهم بأسرهم. وبتعاون وثيق مع منظمة اليونيسيف ووزارة الأسرة، أجريت مناقشة متعمقة بشأن دور الهيئات الحكومية في العمل على لمّ شمل الأطفال المحتجزين لأسباب لها صلة بالنزاع بأسرهم. وحصلت البعثة على توقيع حكومة مالي والأمم المتحدة في ١ تموز/يوليه عام ٢٠١٣ على بروتوكول بشأن الإفراج عن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة ونقلهم. ومكنت الجهود التي بذلتها البعثة في مجالي التوعية والدعوة من الإفراج عن جميع الأطفال المحتجزين لدى الجماعات المسلحة وغالبية الأطفال المحتجزين لدى الحكومة المالية. وتتواصل الجهود الرامية إلى إعادة تأهيلهم وإدماجهم.

٥٠ - وأنشأت البعثة في الربع الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير هيكلًا للتنسيق فيما يتعلق باستراتيجيتها لحماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، أسست فرقة عمل معنية بحماية المدنيين، وأعدت تقييمات شهرية لمخاطر حماية المدنيين. وحرصت البعثة على إنجاز مهمات أسبوعية للرصد والتحقيق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال في جميع المناطق الأربع في شمال مالي. وشملت مهمات الرصد والتحقيق المناطق الحضرية والريفية على السواء بتنفيذ ٦٢ مهمة ميدانية ليلية من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، في كانون الأول/يناير ٢٠١٤، أنشأت البعثة فريقًا عاملاً معنياً بالوصول إلى العدالة وسيادة القانون ضمن عنصر الحماية.

الإنجاز المتوقع ٣-١: تعزيز قدرة سلطات مالي على حماية المدنيين المتضررين من جرّاء النزاع المسلح والتصدي لحالات العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل المتصلة بالنزاع

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
انخفاض عدد الإصابات في صفوف المدنيين وحوادث انتهاك حقوق الإنسان في مناطق النزاع	تم توثيق ما مجموعه ١٩ حادثة رئيسية من حوادث العنف الطائفي، بلغ عدد ضحاياها ٤٧ شخصا على الأقل. وفيما يتعلق بالهجمات ضد المدنيين والهجمات غير المنظمة، وثقت البعثة ٣٦ حادثة شملت ٨٠ ضحية. وقد شكلت هذه الحوادث انخفاضا عاما في عدد انتهاكات حقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
<p>ازدياد عدد الجناة الذين يحاكمون بسبب أعمال العنف الجنسي</p> <p>تنفيذ جميع أطراف النزاع لما قطعتة على نفسها من التزامات بحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بما يتماشى مع قرارى مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)</p>	<p>في حين تم توثيق ٢٧٦ حالة من حالات العنف الجنسي، لم تتم الملاحقة القضائية إلا في ٧ حالات. ويعود سبب عدم الملاحقة إلى التسوية بالسبل الودية، والخوف من الوصم، وعدم قيام الضحايا بتقديم شكاوى في الموضوع</p> <p>عقدت اجتماعات مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، غير أنه لم يتم الاتصال بحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة</p> <p>ومكّن التعاون مع الأعضاء الآخرين في آلية التنسيق، بما في ذلك الأمم المتحدة وحكومة مالي، من لمّ شمل الأطفال المفرج عنهم بأسرهم</p>
النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
<p>إجراء تحليلات مرجعية للمخاطر التي يتعرض لها المدنيون في المناطق الرئيسية المأهولة بالسكان في شمال مالي لكي تسترشد بها البعثة في خططها التشغيلية ودعم الجهود الإنسانية الأرحب بما في ذلك مجموعة الحماية</p>	<p>لا</p> <p>لم يتم إجراء التحليلات المرجعية بانتظام لأن المستشار المعني بحماية المدنيين التحق بالعمل في نيسان/أبريل ٢٠١٤، ولم يُنشأ هيكل التنسيق على مستوى البعثة إلا في حزيران/يونيه ٢٠١٤</p>
<p>عقد اجتماعات مع السلطات الوطنية والأطراف الأربعة الوارد ذكرها في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٢ المتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع لإبلاغها بإدراج أسمائها في القائمة، والعمل معها على وضع وتنفيذ خطط عمل لوضع حد لحوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع</p>	<p>لا</p> <p>في حين أن اجتماعات عقدت مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، لم يتم الاتصال بأنصار الدين بسبب سوء الظروف الأمنية</p>
<p>إسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم إلى المؤسسات الأمنية في مالي من أجل تصميم وإنشاء وحدات خاصة للتعامل مع المسائل المتعلقة بحماية المرأة</p>	<p>نعم</p>



النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
مواصلة التوعية والدعوة للإفراج عن الأطفال المحتجزين من جرّاء النزاع والأطفال الجنود والأطفال المرتبطين بالقوات/الجماعات المسلحة وتأهيلهم وإعادة إدماجهم بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	نعم	مكّنت جهود التوعية والدعوة المتواصلة من الإفراج عن جميع الأطفال المحتجزين لدى الجماعات المسلحة وغالبية الأطفال المحتجزين لدى حكومة مالي
إسداء المشورة التقنية والتعاون مع آلية الحكومة في وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة لمتابعة حالات الأطفال الجنود المسرّحين	نعم	قُدمت المشورة والدعم التقني من خلال عقد اجتماعين مع اليونيسيف ووزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر التعاون مع الأعضاء الآخرين في آلية التنسيق، بما في ذلك الأمم المتحدة وحكومة مالي، عن لمّ شمل الأطفال المفرج عنهم بأسرهم
إعداد ونشر دراسة أو مشروع بحث يعكس صورة المرأة المالية ووضعها، لكي تسترشد به البعثة في وضع استراتيجياتها في مجال مراعاة المنظور الجنساني ومعالجة الشواغل الجنسانية	لا	لم يتم إجراء الدراسة بسبب التأخير في استقدام موظفي البحوث

### الإنجاز المتوقع ٣-٢: زيادة احترام حقوق الإنسان في مالي وحمايتها

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
انخفاض عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات الحكومية وازدياد فعالية آليات المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان	تم توثيق ما مجموعه ٧٦ حالة خطيرة من حالات انتهاك حقوق الإنسان، ارتكبتها قوات الدفاع والأمن المالية، وهي تشمل ١٥٦ من الضحايا (٧١ حالة انتهاك لحقوق الإنسان في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وعدد ضحاياها ١٤٩ شخصا، و ٥ حالات لانتهاك حقوق الإنسان في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، وعدد ضحاياها ٧ أشخاص). ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، حدث انخفاض ملحوظ في عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الدفاع والأمن المالية والتي تعزى إلى انخفاض عدد العمليات الناجم عن الحوار السياسي الجاري

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

ازدياد امتثال الجهات الفاعلة من غير الدول للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانوني الإنساني الدولي

تم توثيق ٣٧ من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها الجهات الفاعلة من غير الدول (الجماعات المسلحة) والتي بلغ عدد ضحاياها ٨٨ شخصا. وشاركت البعثة في حوار بالغ الأهمية من أجل تذكير الجهات الفاعلة من غير الدول بالتزاماتها القانونية المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقدمت الجماعات المسلحة أدلة عن سعيها لزيادة امتثالها للقوانين المذكورة، منها إجراء تحقيقات داخلية وتمكين الموظفين العاملين في مجال حقوق الإنسان من الوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز

معالجة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في سياق عمليات المشاورات الوطنية

لم تتم معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أثناء الأزمة وفي أعقاب استرجاع الأقاليم المالية في عام ٢٠١٣. وفي سياق الأزمة التي شهدتها شمال البلاد، وثقت البعثة ١٩ حالة من حالات الإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة ذهب ضحيتها ما لا يقل عن ١١٨ شخصا، وأُثِّمَت القوات المسلحة المالية بارتكابها. ولا تنظر السلطات القضائية في مالي إلا في عدد قليل جدا من الانتهاكات، باستثناء الأفعال المرتكبة في سياق انقلاب عام ٢٠١٢ (تمرد ثكنة كاتي وحالة وحدة القبعات الحمراء)

اعتمدت حكومة مالي مرسومين هما: المرسوم رقم 2014-003/P-RM المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بشأن إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، ومرسوم التنفيذ رقم 2014-0013/P-RM المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بشأن تنظيم لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة وطرائق عملها، الذي أنشئت بموجبه اللجنة الجديدة. ولم تبدأ اللجنة أعمالها بعد نظرًا لعدم تعيين أعضائها. وقدمت البعثة الدعم التقني والمساعدة التقنية إلى اللجنة من أجل زيادة امتثالها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تعزيز استقلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتعدديتها وفقاً للمعايير المنصوص عليها في مبادئ باريس المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	قدمت البعثة الدعم التقني إلى وزارة العدل لإصلاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بغرض تأمين امتثالها للمعايير الدولية
	في هذا الصدد، نُظمت حلقة عمل في آذار/مارس ٢٠١٤ لإطلاق عملية الإصلاح واعتماد خريطة طريق للخطوات الرئيسية المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد الخبراء الوطنيون والدوليون مشروع قانون في أعقاب حلقة العمل التي نُظمت من ١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠١٤، وقُدِّم المشروع إلى وزارة العدل لإحالاته إلى الحكومة قبل أن يعتمده البرلمان. ولا يزال مشروع القانون قيد الاستعراض أمام لجنة البرلمان المعنية بالقوانين الدستورية والتشريع والعدالة والمؤسسات في مالي
	تُنفذ برنامج دعوي رفيع المستوى استهدف حث السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في مالي، بما في ذلك رئيس الدولة، على الالتزام بإصلاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إيفاد بعثات أسبوعية للرصد والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال، في ٤ مناطق واقعة في شمال مالي	نعم أوفدت بعثات أسبوعية للرصد والتحقيق في جميع المناطق الأربع الواقعة في شمال مالي من خلال إنشاء آلية الرصد والإبلاغ، وإجراء ٦٠ بعثة ليلية، وعقد خمس اجتماعات للفريق العامل التقني التابع لآلية الرصد والإبلاغ، والقيام بسبع زيارات لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل
إصدار تقارير عن حالة حقوق الإنسان والحماية مشفوعة بتوصيات وما يرافقها من أنشطة للدعوة، بما في ذلك بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات من خلال ترتيبات الرصد والإبلاغ، والمساهمة في تقارير آلية	نعم تم إصدار تقرير واحد للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات فيما يتعلق بمالي وبلدان أخرى (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، وصياغة تقرير عام واحد عن حقوق الإنسان يشمل الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ أيار/مايو

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
٢٠١٤، وإصدار تقرير واحد للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، وإصدار أربع مذكرات أفقية شاملة عن الأطفال والتزاع المسلح تضمنت مساهمات من مالي وبلدان أخرى	الرصد والإبلاغ المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وإصدار تقرير واحد عن الاتجاه العام لحقوق الإنسان، وتقرير مواضيعي واحد مشفوع بتوصيات لأصحاب المصلحة بهدف التصدي لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومعالجة المسائل المتعلقة بالحماية، وإصدار تقرير واحد على الأقل من خلال ترتيبات الرصد والإبلاغ يتناول بالتحليل الاتجاهات المتعلقة بالانتهاكات المتصلة بالعنف الجنسي
أسديت المشورة التقنية وقدم الدعم التقني من خلال إجراء تقييم للمخاطر في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وصياغة إجراءات التشغيل الموحدة، ونظمت دورات تدريبية لموظفي العدالة والإصلاحات و ٤٠ قاضيا وضابطا من الشرطة القضائية و ١٠٠ من موظفي السجون الماليين	نعم إسداء المشورة التقنية إلى قوات الأمن وسلك القضاء وتوفير الدعم التقني لهما، بما في ذلك التدريب، للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني ومقاضاة مرتكبيها، وتنفيذ سياسات الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان
لم يُحرز تقدم في الحوار بشأن السلام حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤. وكانت المناقشات التي دارت بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتقدم المحرز في الحوار السياسي	لا توفير الدعم التقني لجماعات المجتمع المدني من أجل تشكيل مجموعات تركيز وصياغة تقرير واحد لتجميع وعرض شكاوى المواطنين الماليين العاديين وشواغلهم وتطلعهم المشروعة بشأن مسائل المصالحة والعدالة الانتقالية في سياق العمليات المتعلقة بالحوار الوطني وتقديم الدعم لأنشطة الدعوة المتعلقة بهذه المسائل من خلال لجنة الرصد والتقييم
عقدت اجتماعات مخصصة تتعلق بمشاركة المرأة في عملية المصالحة والحماية من العنف الجنساني	نعم تيسير عقد مناقشات أسبوعية مع قادة الجماعات المسلحة في المناطق المضطربة، ولا سيما في كيدال، من أجل معالجة المسائل الرئيسية المتصلة بحقوق الإنسان

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم التقني للسلطات الحكومية وقادة المجتمعات المحلية بشأن استحداث آليات للإنذار المبكر/ الاستجابة المبكرة من أجل حماية المدنيين	نعم	أسديت المشورة التقنية وقدم الدعم التقني إلى السلطات الحكومية وقادة المجتمعات المحلية من خلال حلقة عمل واحدة وثلاث بعثات تقييم
إسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم التقني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن استهلال سلسلة من الخطوات اللازمة لتعزيز قدراتها وكفالة استقلاليتها من أجل تحسين مستوى اعتمادها من خلال لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	نعم	أسديت المشورة التقنية وقدم الدعم التقني من خلال حلقة عمل واحدة بشأن إصلاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (آذار/مارس ٢٠١٤)، واعتمدت خريطة طريق واحدة بشأن الإصلاح (آذار/مارس ٢٠١٤)، وعقدت ستة اجتماعات رفيعة المستوى لأغراض الدعوة في مجال الإصلاح، وأسديت المشورة التقنية بخصوص مشروع القانون
		أسدت شعبة حقوق الإنسان المشورة التقنية واضطلعت بأنشطة رفيعة المستوى لأغراض الدعوة في عملية إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات

#### العنصر ٤: الإنعاش المبكر في شمال مالي

٥١ - على النحو المبين بالتفصيل في أطر العمل الواردة أدناه، وضعت خطة العمل المتعلقة بشمال مالي بالتعاون مع الفريق القطري للعمل الإنساني وأقرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وهي تحدد الإجراءات ذات الأولوية العاجلة التي يتعين على مختلف المجموعات تنفيذها وإجراءات الإنعاش الفورية في المجالات الرئيسية لاستعادة سلطة الدولة. وتقوم خطة العمل على منهجية خاصة تُحدد ٣٦ محالا من مجالات التدخل ذات الأولوية في شمال مالي حيث تم ترسيم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٥٢ - وجرت عملية تحديد المشاريع سريعة الأثر الموجهة للمجتمعات المحلية والفئات الضعيفة المتضررة من النزاعات بهدف استعادة الخدمات الأساسية وتعزيز النمو الاقتصادي بحيث تتحقق الفائدة من السلام بشكل فوري. وبناء على ذلك، تمت الموافقة على

٢١ مشروعا سريع الأثر تشمل مشاريع في مناطق كيدال وتمبكتو وغاو وتتعلق بمجموعة متنوعة من القطاعات تشمل الزراعة، والمياه، والكهرباء، والشرطة، والعدالة، وسبل العيش.

٥٣ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، كان هناك قيد العمل في الشمال ٥ محاكم من أصل ١٢ محكمة، و ٤ سجون من أصل ١٢ سجنًا. وتوجد هذه المحاكم في الولايات القضائية تمبكتو، وغاو، وبوريم، ونيافونكه، وغورما - راروس، وتوجد السجون في الولايات القضائية لغاو، وتمبكتو، وغورما - راروس، ونيافونكه. واضطلعت البعثة أيضا بدور رئيسي في عودة موظفي الجهاز القضائي والسجون إلى الولايات القضائية في الشمال؛ إذ عاد ستة موظفين من أصل ١٨ موظفا قضائيا إلى غاو، وعاد موظف واحد من أصل أربعة إلى بوريم، و ١٨ من أصل ٢٥ إلى تمبكتو، وخمسة من أصل تسعة إلى غورما - راروس، وثمانية من أصل ١٢ إلى نيافونكه. وفيما يتعلق بموظفي السجون، عاد ثمانية موظفين من أصل ٢٠ موظفا إلى غاو، وأربعة من أصل سبعة إلى تمبكتو، واثان من أصل أربعة إلى غورما - راروس، واثان من أصل خمسة إلى نيافونكه.

٥٤ - ونظمت البعثة دورات تدريبية في تمبكتو، وغاو، وموبتي لصالح ١٣٨ موظفا من موظفي العدالة في المناطق الشمالية، بمن فيهم قضاة وأفراد من الشرطة القضائية وموظفون لشؤون الإصلاحات.

الإنجاز المتوقع ٤ - ١: تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية إلى شمال مالي بما يحقق فوائد فورية تدعم جهود توطيد السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمنصفة في الأجل الطويل

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
وضع مبادرة برنامج الأمم المتحدة للإنعاش المبكر وتعبئة الموارد المالية لكفالة استمرار تقديم الدعم إلى المشردين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين والفئات الضعيفة من السكان في المناطق المتضررة من النزاعات سابقا	أُنجز وضعت خطة الاستجابة الاستراتيجية لشمال مالي بالتعاون مع الفريق القطري للعمل الإنساني وأقرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وهي تهدف إلى تحديد الإجراءات ذات الأولوية العاجلة التي يتعين على جميع المجموعات المعنية بالشؤون الإنسانية تنفيذها (المأوى والأصناف غير الغذائية، والمياه، والنظافة الصحية والصرف الصحي، والتعليم، والأمن الغذائي، والتغذية، والصحة، والحماية، واللوجستيات، والاتصالات في حالات الطوارئ، والإنعاش) وتحديد إجراءات الإنعاش الفورية في المجالات الرئيسية لاستعادة سلطة الدولة. وتقوم خطة العمل على

منهجية خاصة تحدد ٣٦ مجالاً من مجالات التدخل ذات الأولوية في شمال مالي حيث تم ترسيم خريطة الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ألغيت أربعة مشاريع في كيدال بسبب القيود الأمنية، ونفذت ثمانية مشاريع، وكانت تسعة مشاريع في مرحلة التنفيذ النهائية

حددت الاحتياجات العاجلة للمجتمعات المحلية والفئات الضعيفة المتضررة من النزاعات، وتمت الموافقة على ٢١ مشروعاً سريع الأثر في مناطق كيدال، وتمبكتو، وغاو، تتعلق بمجموعة متنوعة من القطاعات بما في ذلك الزراعة، والمياه، والكهرباء، والشرطة، والعدالة، وسبل العيش، وذلك للمساعدة على توطيد السلام، وعملية المصالحة، بغية استعادة الخدمات الأساسية، وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق فوائد فورية من السلام

اضطلعت البعثة بدور قيادي، بوصفها عضواً في الفريق الأساسي للتنسيق بين الجهات المانحة (الترويكا)، في تعزيز فعالية المعونة، ومتابعة نتائج مؤتمري بروكسل وباماكو، فضلاً عن دعم الاتساق والتنسيق في تنفيذ خطة الحكومة للإنعاش المستدام. وقد شمل هذا الأمر تفعيل لجنة تأهيل المناطق الخارجة من النزاع التي تشارك في رئاستها البعثة وفرنسا، ودعم الحوار السياسي بين الجهات المانحة والحكومة، من خلال مكتب رئيس الوزراء

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجحت البعثة في تيسير الطلبات التي قدمتها حكومة مالي للحصول على الدعم من خلال صندوق بناء السلام (التي وافق عليها الأمين العام في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤) دعماً للأولويات الوطنية لبناء السلام. وفي المرحلة الأولى، أتاح صندوق بناء السلام أموالاً بقيمة ١٠ ملايين دولار للمشاريع في مجالات المصالحة، وإصلاح قطاع الأمن، والعدالة، واستعادة سلطة الدولة، والحوكمة الشاملة، وإدماج المشردين داخلياً واللاجئين

تحديد الاحتياجات العاجلة ودعمها من خلال تنفيذ مشاريع صغيرة تلبي الاحتياجات الإنسانية واحتياجات التنمية الاجتماعية

تعزيز قدرة الحكومة على تعبئة الموارد والتنسيق على نحو فعال بين الجهات المانحة من أجل متابعة ما قطعته على نفسها في مؤتمري بروكسل وباماكو من التزامات تتعلق بدعم خطة التنمية الوطنية

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

وُقِّعت مذكرة تفاهم في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ مع حكومة مالي بشأن تنفيذ مشاريع في إطار الصندوق الاستثماري لدعم السلام والأمن في مالي من أجل تعزيز الإنعاش وبناء القدرات بصورة مستدامة. وتمت الموافقة على عشرة مشاريع شملت دعم تجميع المحاربين بشكل مؤقت في مدينة كيدال ومخيم أغالو - كيون؛ وإعادة التوزيع الإداري وتوطيد سيادة القانون في شمال مالي، وتنفيذ برامج الوساطة، وإصلاح شبكات الكهرباء والمياه في كيدال

## النواتج المقررة

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

منح الأولوية لخطة عمل الأمم المتحدة التي تركز على الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإنعاش المبكر الرئيسية في ٣٦ بلدة متضررة من أجل توفير الدعم لنحو ٩٠٠ ٠٠٠ مستفيد. بما يلي الاحتياجات الرئيسية، بما في ذلك الخدمات الصحية، وإمدادات المياه، والتعليم، والزراعة، وإمدادات الكهرباء ويسر بالتالي التنمية الاجتماعية - الاقتصادية	نعم	تهدف خطة الاستجابة الاستراتيجية لشمال مالي، التي وضعت بالتعاون مع الفريق القطري للعمل الإنساني وأقرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، إلى تحديد الإجراءات ذات الأولوية العاجلة التي يتعين على جميع المجموعات المعنية بالشؤون الإنسانية تنفيذها (المأوى والأصناف غير الغذائية، والمياه، والنظافة الصحية والصرف الصحي، والتعليم، والأمن الغذائي، والتغذية، والصحة، والحماية، واللوجستيات، والإنعاش، والاتصالات في حالات الطوارئ) وتحديد إجراءات إنعاش فورية في المجالات الرئيسية لاستعادة سلطة الدولة
قيام فريق الأمم المتحدة القطري بإعداد تحليلات وسياسات مستندة إلى الأدلة تحدد العوامل الرئيسية المحركة للنزاع وتساعد السلطات الوطنية والشركاء الدوليين على حد سواء في إعداد برامج الإغاثة والبرامج الاجتماعية - الاقتصادية من أجل تعزيز تقديم الخدمات وتنشيط النمو الاقتصادي في شمال مالي	نعم	أجري تقييم استراتيجي مشترك مع فريق الأمم المتحدة القطري، تضمن تحليلاً بسيطاً لعوامل النزاع. وحدد التقييم القطري الموحد العقبات والتحديات التي يواجهها كل قطاع من القطاعات الاجتماعية. وتضمن التقييم مجالات تركيز مقترحة للأمم المتحدة في مالي تستند إلى تحليل للميزة النسبية



النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
الاضطلاع بمبادرات في مجال الدعوة تهدف إلى كفالة قيام الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي بتمويل البرامج التي تركز على تقديم المساعدة لأضعف فئات السكان ومن بينها المشردون داخليا الذين يقدر عددهم بنحو ١,٧٥ مليون شخص، والتعجيل بتنفيذ هذه البرامج، فضلا عن الشواغل المحددة المتعلقة بالعائدين والنساء والشباب ومجتمعات الأقليات	نعم	اتخذت مبادرات في مجال الدعوة من خلال بدء الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في تنفيذ خطة استجابة استراتيجية إقليمية مدتها ثلاث سنوات في شباط/فبراير ٢٠١٤. ويتمثل الهدف من الخطة في دعم الفئات السكانية الضعيفة للتصدي بشكل أفضل للأزمات المتكررة من قبيل انعدام الأمن الغذائي، ولبناء القدرة على التكيف
تنفيذ مشاريع سريعة الأثر موجهة للمجتمعات المحلية والفئات الضعيفة المتضررة من النزاعات للمساعدة على توطيد السلام وعملية المصالحة من أجل استعادة الخدمات الأساسية وتعزيز النمو الاقتصادي بحيث يتحقق عائد فوري للسلام	٢١	تمت الموافقة على ٢١ مشروعاً سريع الأثر شملت مشاريع في مناطق كيدال وتمبكتو وغاو تتعلق بمجموعة متنوعة من القطاعات تشمل الزراعة، والمياه، والكهرباء، والشرطة، والعدالة، وسبل العيش
إسداء المشورة الاستراتيجية إلى السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين وبذل المساعي الحميدة معها دعماً لتنفيذ خطة الحكومة للإنعاش المستدام في مالي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ ووفاء المانحين بالتزاماتهم التي قطعوها في مؤتمر بروكسل وباماكو	نعم	أجري مسح شمل ٩٣٩ قرية في ٩٠ ناحية متضررة وهذا ما أدى إلى تحديد ٨٥ منطقة خطيرة، استفاد فيها ما مجموعه ١٣٦ ١٢٦ شخصا متضررا من النزاعات من دورات توعية بالأخطار التي تشكلها المتفجرات
تحديد المناطق ذات الأولوية الملوثة في ٣٦ ناحية متضررة وتنفيذ ١٢٠ مبادرة للتخلص من الذخائر المتفجرة، وقيام دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والشركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام بحملة توعية بالأخطار المرتبطة بالمتفجرات لصالح ٦٠ ٠٠٠ شخص من المجتمعات المحلية المتضررة	نعم	وإضافة إلى ذلك، تم بأمان إتلاف ١ ١٦٨ قطعة من الذخائر غير المتفجرة و ٣٨ ١٢١ قطعة من الذخيرة المستخدمة في الأسلحة الصغيرة

الإنجاز المتوقع ٤ - ٢: إحراز تقدم في إقامة جهاز قضائي مستقل وإعادة إنشاء مؤسسات العدالة والإصلاحات في شمال مالي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة في عدد المحاكم العاملة التي يعتبرها السكان قانونية وعادلة وفعالة في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال، وفي نواحي موبتي الثلاث التي تضررت من أزمة ٢٠١٢	ساعدت البعثة على نشر موظفي الجهاز القضائي والإصلاحات إلى الولايات القضائية لغاو، وبوريم، وتمبكتو، وغورما - راروس، ونيافونكه. وإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة أربع دورات تدريبية في تمبكتو، وغاو، وموبتي لصالح ١٤٠ موظفا من موظفي العدالة، بمن فيهم ما مجموعه ٤٠ قاضيا وفردا من الشرطة القضائية وموظفا لشؤون الإصلاحات
	ورغم عدم توافر أموال لبناء السجون المشددة الحراسة، وسجون للأحداث من الذكور والإناث، قررت وزارة العدل استخدام الميزانية الوطنية لتمويل بناء سجن مركزي جديد في باماكو يضم قسما مشدد الحراسة. وأسدت البعثة المشورة التقنية وقدمت المساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية وخاصة فيما يتعلق بالسجن المشدد الحراسة. وهناك ثمان ولايات قضائية وخمسة سجون قيد الخدمة في هذا الوقت
زيادة في عدد السجون العاملة وفقا للمعايير الدولية لمعاملة المحتجزين في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال، وفي نواحي موبتي الثلاث التي تضررت من أزمة ٢٠١٢	توجد في وزارة العدل آلية للتفتيش (مديرية تفتيش الدوائر القضائية). ولكن لم تنظم زيارات للتفتيش بسبب انعدام الأمن في المناطق الشمالية، وتعيين رئيس جديد لمديرية التفتيش. وعملت البعثة على كفالة رصد معاملة المحتجزين، بطرق منها القيام بتسع وسبعين زيارة إلى مرافق الاحتجاز بين ١ آذار/مارس و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم المساعدة التقنية وإسداء المشورة التقنية إلى السلطات الوطنية من أجل (أ) تنفيذ الميثاق القضائي الجديد، ووضع استراتيجيات	نعم قدمت المساعدة التقنية وأسديت المشورة التقنية إلى السلطات الوطنية من خلال عقد اجتماعات استراتيجية، واستقدام خمسة من الخبراء

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
ترمي إلى تعزيز احتكام السكان إلى القضاء، و (ب) تحديد الأولويات وإجراء تخطيط استراتيجي فيما يتعلق بوجود مؤسسات العدالة والإصلاحات في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال، وفي نواحي موبتي الثلاث التي تضررت من أزمة ٢٠١٢	الاستشاريين لصياغة مشروع الخطة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القضاء، ومن خلال تنظيم اجتماعات تنسيق أسبوعية
حشد المساعدة التقنية والمالية والمادية من الشركاء الدوليين دعماً للحكومة في القيام بما يلي: (أ) النشر المؤقت لوفود قضائية صغيرة إلى غاو وتمبكتو، و (ب) توفير برامج تدريبية لما يقرب من ٣٠٠ موظف قضائي، و (ج) بناء سجن واحد ومشدد الحراسة، ومركز واحد لتأهيل الأحداث من الإناث، ومركز واحد للأحداث من الذكور في الشمال. وإسداء المشورة التقنية وتقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية من أجل تخفيف الاكتظاظ في السجن المركزي في باماكو	لا لم يكتمل بناء ١١ سجناً مشدداً للحراسة، ومركز واحد لتأهيل الأحداث من الإناث، ومركز واحد للأحداث من الذكور في الشمال بسبب قيود على الميزانية من جانب حكومة مالي
تنظيم ١٢ زيارة تفتيشية مشتركة للسجون مرة كل ثلاثة أشهر على الصعيد المركزي وعلى صعيد الأقاليم (في غاو، وتمبكتو، وموبتي)، و ٥ زيارات مشتركة للسجون بشأن المسائل المتصلة بحماية الأحداث والنساء	لا لم تنظم زيارات تفتيش بسبب انعدام الأمن في المناطق الشمالية، وتعيين رئيس جديد للتفتيش (كبير المفتشين)

#### العنصر ٥: الدعم

٥٥ - على النحو المبين بالتفصيل في الأطر الواردة أدناه، تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تزويد قوام متوسطه ٧٠٧٣ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ٥٣٨ موظفاً مدنياً بالخدمات الإدارية واللوجستية والأمنية اللازمة. وفي هذا السياق، واجهت البعثة عدة تحديات ناجمة عن الولاية التي أُسندت إليها بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣) والتي شملت نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة

المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وكُلفت البعثة أيضاً بضمان نشر القوام المأذون به من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بفعالية، وكذلك بضمان التعاون بين البعثات، ولا سيما بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وكذلك مع بعثات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، بهدف تبادل الدعم اللوجستي والإداري، وذلك من أجل تيسير بدء عمل البعثة.

٥٦ - وأقامت البعثة مقرها المتكامل في فندق "لاميتيه" بياماكو، كما أنشأت قاعدة للدعم اللوجستي في سوتوبا ومعسكراً للإقامة العابرة في كالابان كورو لدعم عملية تناوب القوات، وقامت البعثة بتوفير أماكن الإقامة وخدمات المطاعم لتلبية احتياجات القادمين الجدد. وفي مقاطعات غاو وتمبكتو وموبتي وكيدال، أقيمت مقرات مؤقتة لدعم عملية نشر الوحدات. وبالإضافة إلى ذلك، تم التخطيط للأشغال الهندسية الأفقية وشرع بإقامة مواقف طائرات في غاو، وتيساليت، وكيدال، بما في ذلك توسيع مدرج المطارين في كيدال وتيساليت وذلك بموجب اتفاقات طلبات توريد. وتم التعاقد أيضاً مع مقاول تجاري للقيام بالأشغال الهندسية الأفقية في معسكر البعثة في تمبكتو خلال الفترة ما بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبالتزامن مع ذلك، تجري إقامة معسكرات جاهزة الصنع في تمبكتو، وغاو، وكيدال، وموبتي. وعلاوة على ذلك، أقيمت مهام طائرات في تمبكتو، وموبتي، وغاو، وكيدال، وتيساليت في إطار العملية الهادفة لتحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية، وتشمل هذه العملية تحديد نطاق الأشغال لبناء معسكرات (كبرى) تابعة للبعثة في هذه المراكز.

٥٧ - وكان يتعين على البعثة تنفيذ واستخدام استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي في مرحلة بدء تشغيلها، التي شملت تعيين جميع الموظفين المدنيين اللازمين في ظل العوامل الصعبة التي كانت تعترضها مثل الاستقبال، والإيواء، والأمن، والصيانة، ونشر المعدات المملوكة للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، عاجلت البعثة مسائل من قبيل بلورة اتفاق مركز القوات وإبرامه، وتخصيص حكومة مالي للأراضي اللازمة بصورة رسمية، مما ييسر توفير الدعم الأساسي الذي يقدمه المانحون إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وإدارة الأصول من المعدات المشتراة عن طريق الصندوق الاستثماري لدعم بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية.

٥٨ - وتمكّنت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة أيضاً من الاستفادة من الدور الذي يؤديه مركز الخدمات العالمي، خاصة من حيث استخدام مخزون النشر الاستراتيجي، واقتناء المعدات،

وتحديد المواصفات ونطاق الأشغال بالنسبة للمعسكرات الرئيسية التي ستقيمها البعثة المتكاملة، وتوفير خبراته الهندسية في مجال المشاريع المائية. واستفادت البعثة المتكاملة أيضا من إمكانات العتاد الجوي للمركز، ومن إنشاء مركز الخدمات المشترك الذي يقدم الخدمات لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وللبعثة المتكاملة، ولغيرها من أنشطة التعاون فيما بين البعثات المحددة الغرض. وقدّمت البعثة إحاطات إعلامية بشأن الإدارة البيئية والإجراءات التصحيحية من أجل التوعية بالشواغل البيئية وركزت على الآثار السلبية للمواد غير القابلة للتحلل بيولوجياً. بمناسبة الاحتفال بيوم البيئة العالمي.

الانجاز المتوقع ٥ - ١: توفير الدعم اللوجستي والإداري والأمني للبعثة بفعالية وكفاءة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إنشاء مقر متكامل للبعثة ومرافق للمكاتب والإقامة في ٥ مواقع (باماكو، وغاو، وتمبكتو، وموبتي، وكيدال) في المرحلة الأولى من النشر	أقيم المقر المتكامل للبعثة إلى جانب قاعدة الدعم اللوجستي في باماكو وأنشئت المقرات الإقليمية في غاو، وتمبكتو، وموبتي، وكيدال
استقدام ونشر ٩٠ في المائة من المستوى المتوقع للموظفين المدنيين البالغ ٩٨٧ موظفا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (أي ٨٨٨ موظفا)	وإضافة إلى ذلك، أنشئ معسكر للإقامة العابرة في باماكو لدعم عملية تناوب القوات، وقامت البعثة بتوفير أماكن الإقامة ومرافق المؤتمرات وخدمات المطاعم لتلبية احتياجات القادمين الجدد، وللقيام بعمليات الإحلاء الطبي
وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أنجزت البعثة نشر ٩٣,٨ في المائة من موظفيها المدنيين	أنجز

النواتج المقررة	أنجزت الملاحظات (العدد أو نعم/لا)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون	
القيام بعمليات التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن لعدد يبلغ ٢٠٠ ١١ من الأفراد العسكريين و ٣٢٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ١٢٠ ١ من أفراد وحدات	متوسط القوام الذي نُشر من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وهو يتألف من ١٦٢ ٦ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ٨١ فردا من شرطة الأمم المتحدة و ٨٣٠

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	
الشرطة المشكلة	نعم	<p>فردا من أفراد الشرطة المشكلة</p> <p>ويُعزى انخفاض مستويات أعداد الموظفين إلى تأخر نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة</p> <p>تم التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ورصدها وتفتيشها بالنسبة لجميع الوحدات المنشورة وتم إعداد ما مجموعه ٣١١ تقريراً عن عمليات التحقق</p>
<p>التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن وسائل الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ورصدها وتفتيشها</p> <p>توفير إمدادات حصص الإعاشة، وعلب حصص الإعاشة الميدانية، والمياه، وفقاً للمعايير المعمول بها لعدد يصل إلى ١٢ ٣٢٠ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكلة. وإيصال حصص الإعاشة إلى ٣٦ موقعا من مواقع الوحدات الثابتة</p>	٦ ٩٩٢	<p>متوسط قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكلة الذين يتم تزويدهم بحصص الأغذية، وحصص الإعاشة الميدانية، والمياه، وفقاً للمعايير المعمول بها، وتم إيصالها إلى ٤٧ موقعا من مواقع الوحدات الثابتة</p> <p>ويُعزى انخفاض مستويات أعداد الموظفين إلى تأخر نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكلة وإلى ارتفاع عدد المواقع الثابتة</p>
<p>تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين يشمل التدريب والمنع والرصد والإجراءات التأديبية</p>	نعم	<p>أُجري تدريب على تفادي وقوع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين استفاد منه ٧ ٣١٥ فرداً من الأفراد النظاميين والمدنيين، وتم تنظيم أنشطة للتواصل مع السكان المحليين (٢ ٠٠٠)</p>
<p>إدارة شؤون عدد من الموظفين يصل إلى ١ ٥٩٨ موظفاً مدنياً، من بينهم ٦٧٢ موظفاً دولياً، و ٧٨١ موظفاً وطنياً، و ١٤٥ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة</p>	٥٣٨	<p>متوسط قوام الموظفين المدنيين الذين تمت إدارة شؤونهم، وهو يتألف من ٣١٦ موظفاً دولياً، و ١٨١ موظفاً وطنياً، من بينهم ٣١ موظفاً وطنياً من الفئة الفنية، فضلاً عن ٤١ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة</p> <p>ويُعزى انخفاض عدد الموظفين الذين تمت إدارة شؤونهم إلى عملية النشر التدريجي</p>

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
المرافق والهياكل الأساسية		
صيانة/إصلاح ٨ من مواقع الوحدات العسكرية/وحدات الشرطة المشكّلة، وصيانة/إصلاح ٥ من أماكن عمل شرطة الأمم المتحدة، وصيانة/إصلاح ١٢ من أماكن عمل الموظفين المدنيين في ما مجموعه ٥ مواقع (باماكو، وتمبكتو، وغاو، وكيدال، وموبتي)	نعم	المضطلع بها في إطار نموذج التمويل الموحد المنقّح
بناء مقرين قطاعيين وقاعدة دعم لوجستي في باماكو، ومخزنين في غاو وتمبكتو، وورشتيْن لصيانة وإصلاح معدات النقل، و ٦ معسكرات سابقة التجهيز في تمبكتو وغاو وكيدال وتيساليت	لا	قامت البعثة ببناء مقرين قطاعيين عسكريين في غاو وتمبكتو في موقعين مؤقتين ومكتبين إقليميين في كيدال وموبتي، في موقعين مؤقتين أيضاً. أما بناء المخزنين والورشتين في غاو، وتمبكتو، فقد أُرجئ في انتظار الانتهاء من أعمال البناء الأفقية (بسبب طبيعة التضاريس في شمال مالي، يجب تثبيت الأرضية) (حيث يجب أن تخضع لأشغال هندسية أفقية) قبل القيام بأي عملية بناء عمودي) في موقف الطائرات. وشُرع بتحضير الموقع في كل من غاو وتمبكتو في نهاية الفترة المالية. وأُقيمت الورشتان في الهياكل القائمة في غاو، وأُقيمت المعسكرات الجاهزة الصنع في تمبكتو
إعداد برنامج متكامل لتصريف النفايات في جميع المواقع، بدءاً بباماكو وتمبكتو وغاو وكيدال	نعم	أُعِدَّت برامج لتصريف النفايات (الصلبة والسائلة) خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، ولكنها ستُنَفَّذ خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، بسبب عدم اكتمال عملية الشراء. وتم تنفيذ تدابير مؤقتة للتخفيف من أثر النفايات خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ في انتظار إبرام عقد إنجاز كلي لتصريف النفايات خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥

الناتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
توفير خدمات الصرف الصحي في جميع أماكن العمل، بما في ذلك معالجة جميع المياه المستعملة قبل تصريفها، وجمع النفايات (بما في ذلك النفايات الخطرة) وتصريفها بطريقة سليمة بيئياً	نعم	مُنحت عقود خدمات مؤقتة لجمع النفايات الصلبة والسائلة وتصريفها، ونُفذت هذه الخدمات في باماكو، وغاو، ولا يزال المتعاقد مستعداً لتنفيذها في القطاعات المتبقية ووُزعت محطات معالجة المياه المستعملة على المعسكرات الرئيسية الخمسة من أجل تركيبها بعد الانتهاء من الأشغال الأفقية
تشغيل وصيانة المعدات المملوكة للأمم المتحدة وللوحدات، بما في ذلك ٧ محطات لمعالجة المياه، وبيران، و ١٤ محطة لمعالجة المياه المستعملة، و ٥ محطات لتنقية المياه، و ١٧٨ مولداً كهربائياً في ١٢ موقعا	١٩	بثرا تم حفرها وتجهيزها بمضخات مغمورة في ٦ مواقع
	١٣	محطة لمعالجة المياه تم تشغيلها وصيانتها
	٩	محطات لمعالجة المياه المستعملة تم شراؤها خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وسيتم تركيبها في المعسكرات خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥
	٢٣	مولداً مملوكاً للأمم المتحدة تم تركيبها على سبيل الاحتياط بموجب عقود تركيب حسب الحاجة ريثما يتم تسليم ١٧ مولداً آخر
	١٧٨	مولداً كهربائياً تم تسليمها إلى الوحدات التي كانت تقع سابقاً تحت إشراف بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية عن طريق الصندوق الاستئماني لدعم بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية
تشغيل وصيانة ٦ مراكز تخزين لما مجموعه ٣,٣ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لمولدات الكهرباء	نعم	تم تشغيل وصيانة ١٥ مركز تخزين لما مجموعه ٣,٨ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لمولدات الكهرباء. وقد استدعت الحاجة إلى زيادة طاقة التخزين لتلبية طلبات إعادة التموين بالوقود بفعالية، وتقليص وتيرة إعادة إمداد مواقع المولدات بالوقود
صيانة وتجديد ٢٠٠ كيلومتر من الطرق و ٣ جسور	لا	بسبب التأخر في نشر الوحدات الهندسية، وعدم تجهيز إحدى الوحدات المنشورة بشكل مناسب



النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
بناء وصيانة وإصلاح مرافق ٦ مطارات في ٦ مواقع	لا	أُبرمت اتفاقات طلبات التوريد خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ من أجل توسيع مدرجي المطارين في كيدال وتيساليت، وستتم عملية البناء فيهما خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥
صيانة ٧ مطارات و ٤٥ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر في ٣٨ موقعا	لا	تمت صيانة ٣ مطارات في غاو، وكيدال، وتيساليت، و ٢٨ موقعا لهبوط الطائرات الهليكوبتر في ٢٨ موقعا
بناء ٣ حظائر لطائرات الهليكوبتر و ٣ معسكرات للإقامة العابرة	لا	ويعزى انخفاض عدد المطارات ومواقع الهبوط التي تمت صيانتها إلى التأخر في نشر الوحدات العسكرية وتدهور الحالة في شمال مالي
بناء ٣ مرافق لتخزين الوقود والزيوت و مواد التشحيم اللازمة لمولدات الكهرباء	لا	سيجري بناء حظيرة في كيدال عند إتمام الأشغال الهندسية الأفقية، ويجري حالياً نقل الحظيرة الثانية من برينديزي، وسيتم تركيبها في تمبكتو، أما الحظيرة الثالثة فهي في طور الشراء. وقد تأخر بناء معسكرات الإقامة العابرة وحظائر الطائرات بسبب المفاوضات المطوّلة مع الحكومة
التقليل إلى أدنى حد ممكن من الاعتماد على الإمداد بالمياه من مصادر المياه الشحيحة في شمال مالي	نعم	لم يجر بناء مرافق تخزين الوقود والزيوت و مواد التشحيم اللازمة لمولدات الكهرباء خلال الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بسبب طول الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الشراء
		شرعت البعثة في حفر ٢٥ بئرا مملوكة للأمم المتحدة في ١٠ مواقع اكتمل ١٩ منها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤
		وَأُتخذت تدابير لإدارة استخدام الموارد المائية الشحيحة بهدف التخفيف من حدة مشكلة شح المياه في شمال مالي. وتم تنقيح إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالإمدادات بالمياه في مالي لتخفيضها من ٨٠ إلى ٤٠ لترا للشخص في اليوم، وتسعى البعثة أيضا إلى تركيب

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
النقل البري		
تشغيل وصيانة ٨١١ مركبة مملوكة للأمم المتحدة، منها ٦٧ عربية مصفّحة، وذلك بالاستعانة بـ ٧ ورش تصليح في ٧ مواقع	٤١١	تم تشغيل وصيانة ٤١١ من الأصول المملوكة للأمم المتحدة (٦٧ عربية مصفّحة، و ٢٦ مركبة ثقيلة، و ١٩٣ مركبة خفيفة، و ٢٠ مركبة متوسطة، فضلاً عن ٦١ من ملحقات المركبات، و ١٨ صنفاً من معدات الدعم في المطارات؛ و ٤ أصناف من المعدات الهندسية، و ٢٠ صنفاً من معدات مناولة المواد، ومقطورتان)
ويعزى الانخفاض في عدد المركبات إلى طول الوقت الذي استغرقته عملية التسليم	٥	ورشات تم إنشاؤها (في موبتي، وغاوا، وتمبكتو، وكيدال) باستخدام هياكل أساسية مؤقتة (ورشات متنقلة وورشات في حاويات)، وتمت الاستعانة بمصادر خارجية في باماكو (عن طريق وكيل الأعمال المتاح)
توريد ١٣,٣ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري	٢,٥	مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري ويعزى تدني مقدار إمدادات الوقود إلى طول الوقت الذي استغرقه التسليم فيما يخص المركبات المملوكة للأمم المتحدة وإلى التأخر في نشر المركبات المملوكة للوحدات
توفير خدمات نقل مكوكي، لمدة ٧ أيام في الأسبوع، لما متوسطه ٢٠٠ فرد من أفراد الأمم المتحدة في اليوم، من أماكن إقامتهم إلى منطقة البعثة	نعم	تم توفير خدمات نقل مكوكي في جميع المواقع التابعة للبعثة لمدة ٧ أيام في الأسبوع إلى موظفين بلغ عددهم في المتوسط ٨ ٥٠٠ موظف في الشهر عبر ٧ طرق مستخدمة للنقل المكوكي في باماكو

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا)	الملاحظات
النقل الجوي		
تشغيل وصيانة عدد يصل إلى ١١ طائرة ثابتة الجناحين و ١٦ طائرة ذات أجنحة دوارة، منها ٦ طائرات عسكرية ثابتة الجناحين و ١٥ طائرة عسكرية ذات أجنحة دوارة، في ٦ مواقع	لا	تم تشغيل وصيانة ٨ طائرات ثابتة الجناحين و ٧ طائرات ذات أجنحة دوارة، من بينها ٤ طائرات عسكرية ثابتة الجناحين و ٤ طائرات عسكرية ذات أجنحة دوارة، في ٤ مواقع ويُعزى انخفاض عدد الطائرات إلى التأخر في نشر وحدات الطيران العسكري
وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت البعثة على الدعم الإقليمي الجوي بالنسبة لما مجموعه ١٤١,٦ ساعة طيران قدّمتها كل من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (١١,٢ ساعة)، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (٧٠,١ ساعة)، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٦٠,٣ ساعة)		
توريد ٧,٤ ملايين لتر من الوقود والزيوت و مواد التشحيم للعمليات الجوية	٧,٨	تم توريد ٧,٨ ملايين لتر من وقود الطائرات ويُعزى ارتفاع مستوى استهلاك الوقود إلى التشكيلة الفعلية لأسطول البعثة من الطائرات مقارنة بنموذج التمويل الموحد المنقح
النقل البحري		
توريد ٨٥٠ لترا من الوقود والزيوت ومواد التشحيم والأوكتين للنقل البحري من أجل سفينة دعم واحدة، وزورقين سريعين، و ٤ زوارق مطاطية ذات هيكل صلب، ورافعة مائية متنقلة، وزورقين من صنع شركة "جيميبي"	لا	تم نشر ٩ زوارق مملوكة للوحدات في أيار/مايو ٢٠١٤ ولكنها لم تدخل الخدمة بعد

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
الاتصالات		
تركيب وتشغيل وصيانة شبكة ساتلية للاتصالات عبر الهاتف والفاكس والفيديو والبيانات، تتألف من محطة مركزية في باماكو و ١٥ محطة طرفية ذات فتحات شديدة الصغر (VSAT) موزعة في جميع أنحاء المنطقة التابعة للبعثة	نعم	تم دعم وصيانة ١٨ من المحطات الطرفية ذات الفتحات شديدة الصغر (VSAT)، التي تقدم خدمات البيانات والاتصالات الصوتية والبصرية (عبر الفيديو) في باماكو وكيدال وتمبكتو وغاو وموبتي  يُعزى العدد المرتفع للمحطات الطرفية ذات الفتحات شديدة الصغر إلى الحاجة إلى الاستعاضة عن الوصلات الذكية (i-Direct) التي كانت تُستخدم سابقاً في الأقاليم لتوفير خدمات الإنترنت
تركيب وتشغيل وصيانة ٢٥ مقسماً هاتفياً، و ٤٠ من وصلات الموجات الدقيقة، و ١٢ محطة استقبال ساتلية إضافية لخدمات الإنترنت	٢٣	مقسماً هاتفياً تم تركيبها  لم يركب مقسمان اثنان بسبب التأخر في نشر الوحدات العسكرية في عدة مواقع
	٤١	وصلة للموجات الدقيقة تم تركيبها. ورُكبت الوصلة الإضافية في مسكن الممثل الخاص للأمين العام
	٦	محطات استقبال ساتلية، ركبها مزودو خدمات الإنترنت في المكاتب الرئيسية بالمواقع المكتملة الانتشار
		يُعزى العدد المنخفض للمحطات الطرفية إلى التأخر في نشر الوحدات العسكرية في عدة مواقع
توفير الدعم الفني لـ ٥٠٠ جهاز من أجهزة الاستقبال والإرسال ذات التردد العالي و ٢٧ من أجهزة إعادة الإرسال ذات التردد العالي جداً، وما يرتبط بها من وحدات ثابتة ومتنقلة ويدوية	١٥٠	جهازاً من أجهزة الإرسال والاستقبال ذات التردد العالي تم تركيبها  يُعزى العدد المنخفض لأجهزة الإرسال والاستقبال إلى التأخر في عملية الشراء بسبب طول مهلة التنفيذ

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
<p>٣١ محطة لإعادة الإرسال ذات التردد العالي جدا تم تركيبها على نطاق البعثة يُعزى العدد المرتفع لأجهزة إعادة الإرسال إلى الزيادة في عدد المواقع</p>	نعم	<p>توفير وصيانة خدمات التداول بالفيديو لجميع المرافق في مقر البعثة والمكاتب الإقليمية</p>
<p>أُنشئت قدرات التداول بالفيديو في خمسة مواقع رئيسية (باماكو وكيدال وتمبكتو وغاو وموبتي) من خلال ٢٤ قاعة للتداول بالفيديو قُدِّم الدعم التقني لـ ١٢٠ هاتفاً ساتلياً محمولاً، منها ٧٥ كانت تُستعمل على نطاق البعثة، و ٤٥ احتياطية للاستعمال في حالات الطوارئ</p>	نعم	<p>تشغيل وتقديم الدعم لـ ١٢٠ هاتفاً ساتلياً محمولاً</p>
<p>تم نشر نُظم التتبع الأرضي اللاسلكي (تيترا) في باماكو</p>	نعم	<p>تركيب ودعم نظام ربط لاسلكي متعدد القنوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بغرض توفير اتصالات صوتية مأمونة لأفراد البعثة</p>
تكنولوجيا المعلومات		
<p>من الشبكات المحلية تم إنشاؤها وتقديم الدعم لها</p>	نعم	<p>تقديم الدعم التكنولوجي لما يصل عدده إلى ١ ٥٠٠ مستخدم للأجهزة الحاسوبية</p>
<p>٣٤ يُعزى العدد المرتفع للشبكات المحلية إلى توسيع نطاق المواقع الإقليمية</p>	نعم	<p>إنشاء وصيانة ٢٠ شبكة محلية (سلكية ولاسلكية) تُشكِّل جزءاً لا يتجزأ من الشبكة الواسعة للبعثة</p>
<p>٦ خواديم تم تركيبها وصيانتها على نطاق البعثة يعزى العدد المنخفض للخواديم إلى تنفيذ مبادئ الفرضنة والأثر الخفيف تمشياً مع المبادئ التوجيهية الاستراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</p>	نعم	<p>تركيب وصيانة ٢٥ خادم وما و ٢٠٠ طابعة و ٥٠ جهازاً للإرسال الرقمي في ٥٠ موقعا</p>
<p>١٨٣ طابعة تم تركيبها</p>	نعم	

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
يُعزى العدد المنخفض للطابعات إلى التأخر في نشر الوحدات العسكرية	٥٣	من أجهزة الإرسال الرقمي تم تركيبها وصيانتها
تطوير ودعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما يصل عدده إلى ٥٠ موقعا	نعم	تم إنشاء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٤٤ موقعا
الخدمات الطبية		تم تشغيل وصيانة عيادة واحدة من المستوى الأول في باماكو
تشغيل وصيانة عيادة واحدة من المستوى الأول في موقع واحد (باماكو)، وإبرام ومواصلة ترتيبات تعاقدية مع مستشفى مدني من المستوى الثاني في موقع واحد (باماكو) لجميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ	نعم	تم إبرام عقد بين البعثة وعيادة باستور في آب/أغسطس ٢٠١٣ من أجل توفير الخدمات الطبية من المستوى الثاني في باماكو
رصد ١٠ عيادات من المستوى الأول مملوكة للبلدان المساهمة بقوات، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني مملوكة للبلدان المساهمة بقوات	١٣	المناقشات جارية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تقديم الخدمات إلى الموظفين من وكالات الأمم المتحدة. سُمح للسكان المدنيين المحليين بالحصول على خدمات المستوى الثاني، التي يقدمها المتعاقد، بصفة استثنائية في حالات الطوارئ، وذلك رهنا بموافقة أولية من البعثة المتكاملة
مستشفيان من المستوى الثاني تم رصدهما	٢	عيادة من المستوى الأول تم رصدها حُدد العدد المرتفع للعيادات تبعاً لتوزيع القوة وانتشارها
مواصلة ترتيبات الإجلاء البري والجوي	نعم	يُعزى العدد المنخفض للمستشفيات إلى تأخر الانتقال إلى مرحلة التشغيل في مستشفى واحد من المستوى الثاني بسبب أضرار طالت المعدات أثناء النقل

أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
لا لم يتم إنشاء وحدة خاصة بفيروس نقص المناعة البشرية في البعثة المتكاملة	على نطاق البعثة لجميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك المستشفيات من المستوى الثالث والمستوى الرابع في خمسة مواقع
لا لم يكن قسم الخدمات الطبية في البعثة المتكاملة في وضع يمكنه من تنفيذ برنامج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية	تشغيل وصيانة المرافق التي تُقدم إلى جميع أفراد البعثة خدمات المشورة والفحص السريين والطوعيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية  تنفيذ برنامج لتوعية جميع موظفي البعثة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك التثقيف عن طريق الأقران  خدمات الأمن
نعم	توفير خدمات الأمن على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع لمنطقة البعثة برمتها، بما في ذلك مراقبة منافذ الدخول وإجراء التفقيش، والاحتفاظ بسجلات أمنية يومية للموظفين، وإجراء تقييمات للمخاطر الأمنية حسبما يقتضي الأمر
نعم	توفير حماية مباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى
نعم	إجراء تقييم للمخاطر الأمنية في المواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك إجراء عمليات مسح لـ ٩٣٠ مكان إقامة
نعم	تنظيم ٢٤٢ دورة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة
نعم	تدريب جميع موظفي البعثة الجدد تدريجياً تمهيداً على المسائل المتصلة بالأمن وتدريباً عملياً أولياً على مكافحة الحرائق

## ثالثاً - أداء الموارد

## ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤)

الفرق				
المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية	
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)÷(١)	الفئة
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
—	—	—	—	المراقبون العسكريون
٢٧٠ ٩٠١,٩	٢٠٩ ٩٣٥,١	٦٠ ٩٦٦,٨	٢٢,٥	الوحدات العسكرية
٨ ٣١٣,٣	٣ ٥٨٤,٣	٤ ٧٢٩,٠	٥٦,٩	شرطة الأمم المتحدة
٢٩ ٥٤٧,٥	٣٠ ٥٨٣,٥	(١ ٠٣٦,٠)	(٣,٥)	وحدات الشرطة المشكلة
٣٠٨ ٧٦٢,٧	٢٤٤ ١٠٢,٩	٦٤ ٦٥٩,٨	٢٠,٩	المجموع الفرعي
الموظفون المدنيون				
٦١ ٢٠٤,٤	٤٣ ١٨١,٤	١٨ ٠٢٣,٠	٢٩,٤	الموظفون الدوليون
٨ ٧٩٦,١	٢ ٤٩٢,٤	٦ ٣٠٣,٧	٧١,٧	الموظفون الوطنيون
٢ ٢١٩,٧	٢ ٧٦٦,٩	(٥٤٧,٢)	(٢٤,٧)	متطوعو الأمم المتحدة
—	٢٤ ٢٥٦,٥	(٢٤ ٢٥٦,٥)	—	المساعدة المؤقتة العامة
—	—	—	—	الأفراد المقدمون من الحكومات
٧٢ ٢٢٠,٢	٧٢ ٦٩٧,٢	(٤٧٧,٠)	(٠,٧)	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية				
—	—	—	—	مراقبو الانتخابات المدنيين
٦١,٧	٢٠٢,١	(١٤٠,٤)	(٢٢٧,٦)	الاستشاريون
١ ٦٣٩,٦	٨ ٩٦٨,٤	(٧ ٣٢٨,٨)	(٤٤٧,٠)	السفر في مهام رسمية
٧٣ ٨٩٢,٦	١٠٧ ٢٠٦,٢	(٣٣ ٣١٣,٦)	(٤٥,١)	المرافق والهياكل الأساسية
٣٣ ٦١٢,٦	٢٧ ٧٥١,٢	٥ ٨٦١,٤	١٧,٤	النقل البري
٥٥ ٥٢٢,٣	٦٣ ٥٠٦,٤	(٧ ٩٨٤,١)	(١٤,٤)	النقل الجوي
—	١٣٠,٨	(١٣٠,٨)	—	النقل البحري
١٣ ٣٥٠,٥	١٦ ٠٥٢,٥	(٢ ٧٠٢,٠)	(٢٠,٢)	الاتصالات
٣ ٤٢٢,٩	١١ ٨٩١,٠	(٨ ٤٦٨,١)	(٢٤٧,٤)	تكنولوجيا المعلومات
٢ ٥٢١,٢	١ ٤٤٧,٥	١ ٠٧٣,٧	٤٢,٦	الخدمات الطبية
—	—	—	—	المعدات الخاصة



الفرق		النفقات	المخصصات	الفئة
النسبة المئوية	المبلغ			
(١)÷(٣)=(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	
(٥,١)	(١ ٨٥٥,٥)	٣٧ ٩٤٩,٢	٣٦ ٠٩٣,٧	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
١,٥	١٣,٤	٨٨٦,٦	٩٠٠,٠	المشاريع السريعة الأثر
(٢٤,٩)	(٥٤ ٩٧٤,٨)	٢٧٥ ٩٩١,٩	٢٢١ ٠١٧,١	المجموع الفرعي
١,٥	٩ ٢٠٨,٠	٥٩٢ ٧٩٢,٠	٦٠٢ ٠٠٠,٠	إجمالي الاحتياجات
١٢,٧	٧٧٠,٦	٥ ٣٠١,١	٦ ٠٧١,٧	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
١,٤	٨ ٤٣٧,٤	٥٨٧ ٤٩٠,٩	٥٩٥ ٩٢٨,٣	صافي الاحتياجات
—	—	—	—	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
١,٥	٩ ٢٠٨,٠	٥٩٢ ٧٩٢,٠	٦٠٢ ٠٠٠,٠	مجموع الاحتياجات

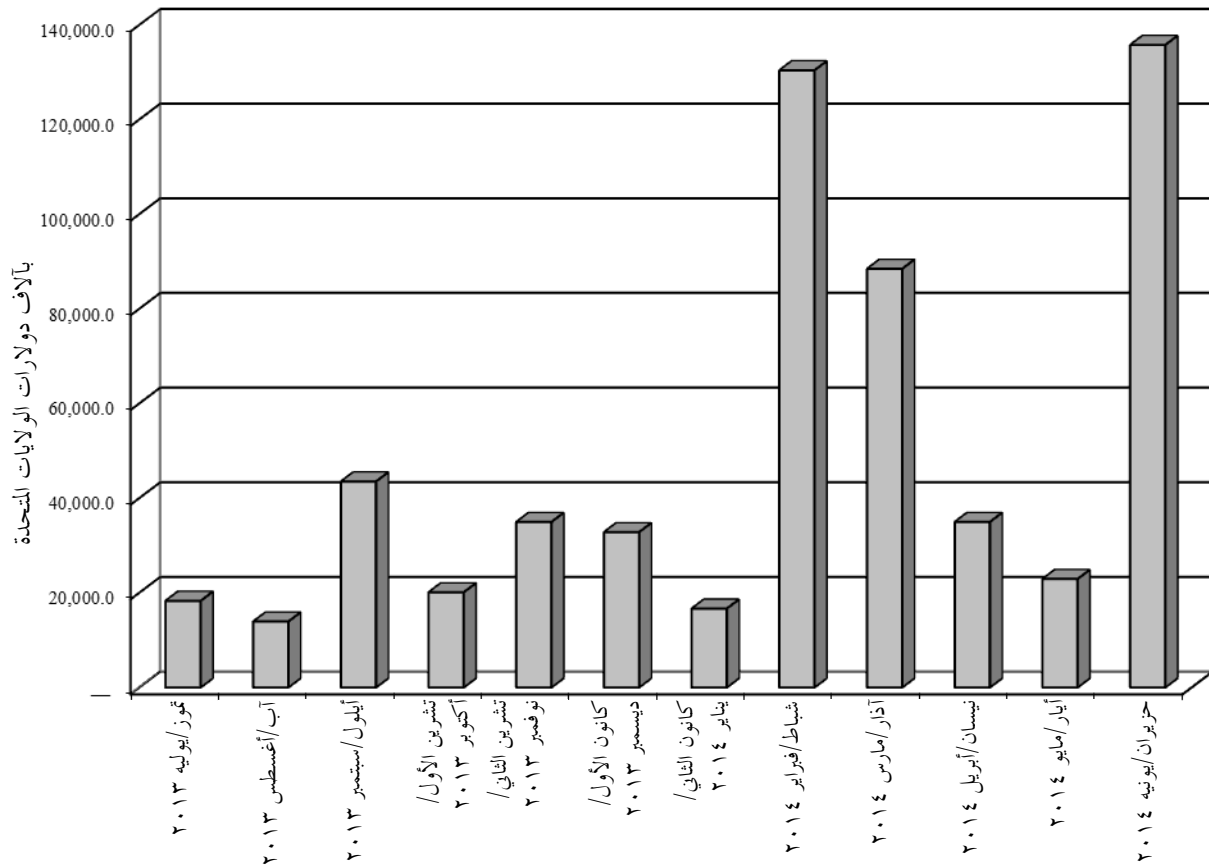
باء - موجز المعلومات المتعلقة بعمليات إعادة التوزيع عبر المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاعتمادات			المجموعة
التوزيع المنقح	إعادة التوزيع	التوزيع الأصلي	
٢٥٠ ٩٧٦,٧	(٥٧ ٧٨٦,٠)	٣٠٨ ٧٦٢,٧	الأولى - الموظفون العسكريون وأفراد الشرطة
٧٢ ٦٤٣,٢	٤٢٣,٠	٧٢ ٢٢٠,٢	الثانية - الموظفون المدنيون
٢٧٨ ٣٨٠,١	٥٧ ٣٦٣,٠	٢٢١ ٠١٧,١	الثالثة - التكاليف التشغيلية
٦٠٢ ٠٠٠,٠	—	٦٠٢ ٠٠٠,٠	المجموع
النسبة المئوية للاعتمادات المعاد توزيعها إلى مجموع الاعتمادات			٩,٦

٥٩ - تتعلق إعادة توزيع الموارد المالية من بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة أساساً بتنفيذ برنامج التشييد الذي وضعته البعثة فيما يتعلق بهندسة الإنشاء الأفقي للمعسكرات وتوسيع مدارج المطارات الحالية.

## جيم - نمط الإنفاق الشهري



٦٠ - يُعزى ارتفاع النفقات خلال أشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وشباط/فبراير وآذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى الدخول في التزامات تتعلق بأنشطة الشراء التي تضطلع بها البعثة، وكذلك إلى تعويض الحكومات المساهمة عن الخدمات المقدمة والمعدات المستخدمة من قبل وحداتها العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة.

## دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
٨٨٧,٥	الإيرادات المتأتية من الفوائد
١٩٧,٠	إيرادات أخرى/متنوعة
-	التبرعات النقدية

الفئة	المبلغ
تسويات الفترات السابقة	-
إلغاء التزامات الفترات السابقة	٤ ٤٦٨,٥
المجموع	٥ ٥٥٣,٥

هـ - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات		
المعدات الرئيسية			
الوحدات العسكرية	٢٣ ٩٤٣,٦		
وحدات الشرطة المشكّلة	٤ ٤٩٠,٩		
المجموع الفرعي	٢٨ ٤٣٤,٥		
الاكتفاء الذاتي			
الوحدات العسكرية	١٩ ٢٢١,٠		
وحدات الشرطة المشكّلة	٢ ٥٤٥,٦		
المجموع الفرعي	٢١ ٧٦٦,٦		
المجموع	٥٠ ٢٠١,١		
العوامل المنطبقة على البعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض

ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة

عامل الظروف البيئية القاسية	١ (بامــــاكو) ٢,٣ (معدات أخرى)	١ تموز/يوليه ٢٠١٣	-
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	١ (بامــــاكو) ٣,١ (معدات أخرى)	١ تموز/يوليه ٢٠١٣	-
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	١,٧ (بامــــاكو) ٣,٣ (معدات أخرى)	١ تموز/يوليه ٢٠١٣	-

باء - العوامل المنطبقة على بلد الموطن

عامل النقل الإضافي	صفر إلى ٣,٧٥
--------------------	--------------

## واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز القوات <sup>(١)</sup>	١٠ ٦١٣,٣
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	١٠ ٦١٣,٣

(أ) تشمل قيمة إيجار الأراضي والمباني المقدمة من الحكومة.

## رابعاً - تحليل الفروق<sup>(١)</sup>

الفرق	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الوحدات العسكرية	٦٠ ٩٦٦,٨	٢٢,٥

٦١ - يُعزى الفرق في المقام الأول إلى نشر قوام فعلي منخفض يبلغ في المتوسط ٦ ١٦٢ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية مقارنة بمتوسط قوام القوة المتوقع والبالغ ٧ ٧٦٦ فرداً، وذلك استناداً إلى نموذج التمويل الموحد المنقح، إلى جانب انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالشحن بسبب وجود المعدات بالفعل في منطقة البعثة في سياق نقل المسؤوليات من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويُقابل انخفاض الاحتياجات الإجمالية جزئياً احتياجات إضافية فيما يتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن نتيجة لمتوسط تكاليف فعلي أعلى بلغ ١ ٥٠١ دولاراً للشخص الواحد للسفر في اتجاه واحد، مقارنة بتقديرات متوسط تكلفة السفر البالغ ٨١٢ دولاراً للشخص الواحد، ونتيجة لبدل الإقامة المقرر للبعثة بسبب ارتفاع متوسط القوام الفعلي البالغ عدده ١٨٨ من ضباط الأركان في مقر القوة الذين كانوا يتلقون بدل إقامة قدره ١٢٥ دولاراً في اليوم للشخص الواحد، مقارنة بالنشر المتوقع لقوام متوسطه ٥٩ من ضباط الأركان، استناداً إلى نموذج التمويل الموحد المنقح بمتوسط تكلفة قدره ١٠٨ دولارات في اليوم لكل شخص.

(١) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد التحليل لفروق لا تقل عن زائد أو ناقص ٥ في المائة أو ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٥٦,٩	٤ ٧٢٩,٠

شرطة الأمم المتحدة

٦٢ - يُعزى الفرق في المقام الأول إلى نشر قوام فعلي منخفض يبلغ في المتوسط ٨١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، مقارنة بمتوسط القوام المتوقع من أفراد الشرطة البالغ ١٨٢ فرداً، بالإضافة إلى بدل الإقامة المقرر لأفراد البعثة الذين يتقاضون بدلات بمعدل موحد قدره ١٣٨ دولاراً للشخص الواحد يومياً، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ١٧٣ دولاراً للشخص عن الأيام الثلاثين الأولى و ١١٥ دولاراً بعد انقضاء الأيام الثلاثين، استناداً إلى نموذج التمويل الموحد المنقح. ويُقابل انخفاض الاحتياجات الإجمالية جزئياً احتياجات إضافية تتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن نتيجة لمتوسط تكاليف فعلي أعلى بلغ ٣ ٥١٥ دولاراً للشخص الواحد لرحلة سفر واحد لأغراض التناوب، مقارنة بتقديرات متوسط التكلفة البالغ ١ ٠٢٠ دولاراً للشخص الواحد، استناداً إلى نموذج التمويل الموحد المنقح.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٣,٥)	(١ ٠٣٦,٠)

وحدات الشرطة المشكلة

٦٣ - يُعزى الفرق في المقام الأول إلى نشر قوام فعلي أعلى يبلغ في المتوسط ٨٣٠ من أفراد الشرطة المشكلة، مقارنة بمتوسط القوام المتوقع البالغ ٨٠٢ من الأفراد، استناداً إلى نموذج التمويل الموحد المنقح. ويُقابل الاحتياجات الإضافية الإجمالية جزئياً احتياجات أقل فيما يتعلق بمعدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات، نتجت عن كون بعض وحدات الشرطة لم تحقق اكتفاء ذاتياً بالكامل، وعن انخفاض تكاليف الشحن مقارنة بالتكلفة المتوقعة استناداً إلى نموذج التمويل الموحد المنقح. ولم ترد أية مطالبات فيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٢٩,٤	١٨ ٠٢٣,٠

الموظفون الدوليون

٦٣ - يُعزى الفرق في المقام الأول إلى تسجيل جزء من النفقات المرتبطة بنشر متوسط القوام الفعلي البالغ ٣١٦ موظفاً في إطار بند المساعدة المؤقتة العامة من الميزانية بسبب صدور الإذن الأولي بشغل الوظائف في إطار هذه الفئة من النفقات قبل الموافقة على الميزانية الأولية للبعثة. وكان من المتوقع إنشاء قوام يبلغ متوسطه ٢٨٠ موظفاً، استناداً إلى نموذج التمويل الموحد المنقح. وبالإضافة إلى ذلك، وبينما رُصد اعتماد لبدل المخاطر لمتوسط قوام يبلغ ٢٨٠ موظفاً لفترة ١٠ أشهر، كان متوسط القوام الفعلي للموظفين الذين يتلقون هذا الاستحقاق يبلغ ٢٦ موظفاً.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٦ ٣٠٣,٧	٧١,٧	الموظفون الوطنيون

٦٤ - يُعزى الفرق في المقام الأول إلى نشر قوام فعلي منخفض يبلغ في المتوسط ١٨١ موظفاً، مقارنة بمتوسط القوام المتوقع البالغ ٢٧٤ موظفاً، استناداً إلى نموذج التمويل الموحد المنقح. وبالإضافة إلى ذلك، كان متوسط القوام الفعلي للموظفين الذين يتلقون بدل المخاطر يبلغ ٢١ موظفاً، مقارنة بقوام من الموظفين يبلغ ٢٧٤ موظفاً الذين شكلوا أساس حساب الاحتياجات المتوقعة استناداً إلى نموذج التمويل الموحد المنقح.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٥٤٧,٢)	(٢٤,٧)	متطوعو الأمم المتحدة

٦٦ - يُعزى الفرق أساساً إلى ارتفاع تكاليف الدعم عن المتوقع استناداً إلى نموذج التمويل الموحد المنقح.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢٤ ٢٥٦,٥)	—	المساعدة المؤقتة العامة

٦٧ - يُعزى الفرق إلى تسجيل النفقات المتصلة ببند الميزانية المتعلقة بالموظفين الدوليين تحت هذا البند من الميزانية نظرا لإصدار الإذن الأوّلي بشغل الوظائف في إطار هذه الفئة من النفقات قبل الموافقة على الميزانية الأولى للبعثة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢٢٧,٦)	(١٤٠,٤)	الاستشاريون

٦٨ - يُعزى الفرق أساسا إلى الخدمات الاستشارية المستعان بها في مرحلة إنشاء البعثة والمتعلقة ببرنامج البعثة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك لترسيم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لأغراض إعادة الإدماج، وتقديم الدعم للسلطات المالية في إنشاء برنامج فعال وكفاء لمراقبة الأسلحة وإدارة الذخائر في إطار إصلاح قطاع الأمن، ويُعزى الفرق كذلك إلى الاستعانة بخبير استشاري هندسي لدعم مشروع المعسكرات الكبرى. واستندت هذه الاعتمادات إلى متوسط التكلفة المقدّر في نموذج التمويل الموحد المنقّح.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٤٤٧,٠)	(٧ ٣٢٨,٨)	السفر في مهام رسمية

٦٩ - يُعزى الفرق أساسا إلى التكاليف المتعلقة بالموظفين المتدربين من بعثات أخرى لأداء مهام مؤقتة لدعم بدء عمل البعثة المتكاملة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٤٥,١)	(٣٣ ٣١٣,٦)	المرافق والهياكل الأساسية

٧٠ - يُعزى الفرق أساسا إلى ارتفاع الاحتياجات الفعلية عن المتوقع على أساس نموذج التمويل الموحد المنقّح فيما يتعلق باقتناء مرافق جاهزة الصنع لبناء معسكر للإقامة العابرة من أجل أفراد الوحدات، وقاعدة لوجستيات في باماكو، ومعسكرات كبرى في المناطق؛ وخدمات التعديل والتجديد لبناء موقف وورش ومدارج للطائرات، وصيانة مهابط الطائرات، وتصميم وتشيد الحداثق المحيطة والجدران الحاجزة وقنوات التصريف الأفقي وحجرات فتحات المجاري؛ واستئجار أماكن يُقام بها مقر البعثة وقاعدة اللوجستيات والمقار

الإقليمية، والإقامة الفندقية لأفراد البعثة؛ وشراء المولدات الكهربائية؛ واقتناء محطات لمعالجة المياه وتنقية المياه المستعملة، وحفر الآبار؛ والنفقات الإضافية المرتبطة بلوازم الدفاع الميداني المسجلة خطأً تحت بند نفقات القرطاسية واللوازم المكتبية.

٧١ - ويُقابل الاحتياجات الإضافية الإجمالية جزئياً انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بمشتريات اللوازم الهندسية لصيانة المعسكرات والمكاتب؛ وانخفاض التكاليف الفعلية لخدمات الكهرباء وتصريف النفايات والتزويد بالمياه؛ وانخفاض نفقات وقود المولدات الكهربائية عما كان متوقعاً استناداً إلى نموذج التمويل الموحد المنقح.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٧,٤	٥ ٨٦١,٤	النقل البري

٧٢ - يُعزى الفرق أساساً إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية عن المتوقع على أساس نموذج التمويل الموحد المنقح، وذلك نتيجة لانخفاض نفقات استهلاك الوقود لأسطول يتكون في المتوسط من ٣٣٦ مركبة وقطعة غيار مملوكة للأمم المتحدة و ١ ٥٠٣ أخرى مملوكة للوحدات نتيجة لانخفاض التكاليف الفعلية. ويُقابل انخفاض الاحتياجات الإجمالية جزئياً احتياجات إضافية تتعلق باقتناء المركبات ومعدات الورش، ونفقات استئجار مركبات في انتظار تسلم المركبات التي تم شراؤها، وهي نفقات لم يُرصد لها اعتمادات على أساس نموذج التمويل الموحد المنقح.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٤,٤)	(٧ ٩٨٤,١)	النقل الجوي

٧٣ - يُعزى الفرق أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات الفعلية عن المتوقع على أساس نموذج التمويل الموحد المنقح فيما يتعلق باستئجار وتشغيل أسطول البعثة من الطائرات الثابتة الجناحين، وارتفاع مستوى استهلاك وقود الطائرات، وشراء المعدات واللوازم لإدارة مهام الطائرات، بما في ذلك شبكات الإضاءة ومحطات الأرصاد الجوية لأغراض الملاحة التي لم تُدرج في الميزانية، وسداد تكاليف الخدمات الأرضية بناءً على اتفاق إيجار طويل الأجل. ويقابل الاحتياجات الإضافية الإجمالية جزئياً انخفاض في الاحتياجات المتعلقة: باستئجار وتشغيل الطائرات المروحية للذين نجحوا عن انخفاض عدد طائرات الهليكوبتر التي تم نشرها؛



وباستخدام خدمات النقل الجوي نتيجة لانخفاض تكاليف الرحلات وهي في طريقها وتكاليف الملاحة الجوية؛ وببديل الإقامة لأفراد الأطقم الجوية نتيجة لانخفاض عدد الرحلات الجوية التي تتطلب أن يظل طاقمها خارج منطقة البعثة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
-	(١٣٠,٨)	النقل البحري

٧٤ - يُعزى الفرق إلى الخطأ في تسجيل تكاليف الحاويات والشحن المتعلقة باقتناء المرافق الجاهزة الصنع ولوازم الدفاع الميداني.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢٠,٢)	(٢٧٠٢,٠)	الاتصالات

٧٥ - يُعزى الفرق أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات الفعلية عن المتوقع على أساس نموذج التمويل الموحد المنقح فيما يتعلق باقتناء: معدات الاتصالات ومعدات الصيانة وخدمات دعم الاتصالات نتيجة لشراء برمجيات مطورة؛ وقطع الغيار التي تطلبها إصلاح المعدات الواردة من بعثات أخرى؛ ومعدات الإعلام نظراً لارتفاع تكلفة شراء معدات البث اللاسلكي. ويقابل الاحتياجات الإضافية الإجمالية جزئياً انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالخدمات الإعلامية واستئجار المعدات، وتوفير اللوازم، وأعمال الصيانة، والاتصالات التجارية.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢٤٧,٤)	(٨ ٤٦٨,١)	تكنولوجيا المعلومات

٧٦ - يُعزى الفرق أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات الفعلية عن المتوقع على أساس نموذج التمويل الموحد المنقح فيما يتعلق باقتناء المعدات، وإدارة التخزين، ودعم البرمجيات، والخدمات المركزية، ونشر الأفراد المتعاقد معهم دولياً لدعم تقديم الخدمات الحيوية في مجال تكنولوجيا المعلومات، واقتناء مجموعات برمجيات، وسداد تكاليف التراخيص العادية وقطع الغيار المقتناة واللازمة لإصلاح المعدات الواردة من بعثات أخرى. ويُعزى الارتفاع في

الاحتياجات أيضا إلى زيادة عدد المواقع التي تتطلب نشر الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في المناطق.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٤٢,٦	١ ٠٧٣,٧	الخدمات الطبية

٧٧ - يُعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية عن المتوقع على أساس نموذج التمويل الموحد المنقح فيما يتعلق باقتناء المعدات الطبية اللازمة لإنشاء عيادة للأمم المتحدة من المستوى الأول في باماكو، وإلى انخفاض تكلفة اللوازم الطبية. ويقابل انخفاض الاحتياجات الإجمالية جزئيا احتياجات إضافية تتعلق بالخدمات الطبية ذات الصلة بالمرضى بالمستشفيات للعلاج، والتشخيص بواسطة أخصائيين، وخدمات الإجلاء الطبي التي تقدمها عملية سيرفال في إطار قرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣).

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٥,١	١ ٨٥٥,٥	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٧٨ - يُعزى الفرق أساسا إلى احتياجات إضافية بالمقارنة مع الاعتمادات المرصودة في إطار نموذج التمويل الموحد المنقح فيما يتعلق بتكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة الناجمة عن ارتفاع تكاليف الشحن، بما في ذلك تكاليف التخلص الجمركي والتخزين، والاعتماد بشكل كبير على الشحن الجوي نظرا للحاجة للتسريع بالنشر؛ وتكاليف خرائط العمليات نتيجة لتسجيل تكاليف الصور الساتلية تحت الفئة الخطأ بدلا من تسجيلها تحت فئة النفقات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات؛ وتكاليف رسوم التدريب، واللوازم والخدمات، والمراجعة الخارجية للحسابات، التي لم ترصد لها اعتمادات في نموذج التمويل الموحد المنقح. ويقابل الاحتياجات الإضافية الإجمالية جزئيا انخفاض في الاحتياجات من الخدمات الأخرى نجم عن عدم تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نظرا إلى الحالة السياسية وانعدام الأمن في البلد.

## خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٧٩ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل البعثة:

- (أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٢٠٨ ٠٠٠ دولار والمتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛
- (ب) والبت في كيفية التصرف في الإيرادات/التسويات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ والبالغة ٥ ٥٥٣ ٠٠٠ دولار والنجمة عن الإيرادات المتأتية من الفوائد (٨٨٧ ٥٠٠ دولار)، وإيرادات أخرى/متنوعة (١٩٧ ٠٠٠ دولار) وإلغاء التزامات الفترات السابقة (٤ ٤٦٨ ٥٠٠ دولار).

## سادسا - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٩/٦٨ ألف

(A/68/653)

الطلب	الإجراء المتخذ
تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن تطبيق نموذج التمويل الموحد المنقح لم يسفر حتى الآن عن عملية أكثر تبسيطا للميزانية، ولا عن تقديم الميزانية المقترحة في الوقت المناسب، آخذة في الاعتبار أن البعثة أنشئت في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وأن سلطتين للدخول في التزامات صدرتا سابقا. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن هذا النموذج قد لا يكون قادرا على استيعاب جميع المعايير ذات الصلة. وينبغي للأمين العام تحليل المصروفات الفعلية للبعثات وجمع الدروس المستفادة لمواصلة صقل نموذج التمويل. وتشدد اللجنة على أهمية كفالة أن يؤدي تطبيقه في المستقبل إلى اقتراح أكثر دقة للميزانية بصورة أسرع ويكون أكثر انسجاما مع الأداء الفعلي، ويلبي الاحتياجات المحددة للبعثة. وسوف تستعرض اللجنة هذه المسألة في سياق استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي وتقرير أداء البعثة (الفقرة ٢٩)	طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٣/٦٦ (ألف)، إجراء استعراض للدروس المستفادة قبل مواصلة تطبيق نموذج التمويل الموحد على احتياجات أية عملية من عمليات حفظ السلام. وشمل الاستعراض الذي أنجزته الأمانة العامة تقييما لما إذا كان هذا النموذج قد حقق أهدافه الرئيسية المتمثلة في تحقيق الانضباط المالي وترشيد العمليات وتحقيق الشفافية التشريعية والمرونة؛ وإجراء استعراض للتوجيهات التشريعية المقدمة من اللجنة الاستشارية، واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة، ومجلس مراجعي الحسابات؛ واستقصاء آراء الجهات المعنية الرئيسية. وقُدِّمت نتائج هذا الاستعراض، مرفقة بعدد من التعديلات التي ينبغي إدخالها على نموذج التمويل الموحد ليلبي بشكل أكبر متطلبات جميع الجهات المعنية، إلى الجمعية العامة في تقرير الأمين العام السنوي الثالث عن تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/67/633).

## الطلب

## الإجراء المتخذ

وفي إطار نموذج التمويل الموحد الساري الذي وافقت عليه الجمعية العامة، أُجري عدد من التحديثات للنموذج لتوفير مزيد من المرونة والقدرة على الاستجابة للعوامل الرئيسية المحددة للموارد، وللسماح بإدراج معلومات التخطيط الخاصة بالبعثة، مثل العدد الفعلي لأفراد القوات النظامية المكلفة بولايات، وتشكيلاتها، وإدراج تخطيط وتقييم أوليين للبعثة يستندان إلى القدرة المتوفرة من الموظفين المدنيين، ومدى توفر الأصول من البعثات الأخرى، والعدد الفعلي للطائرات وتشكيلاتها، وتحديد كون البعثة بعثة متعددة الأبعاد أو بعثة تركز على تقديم الدعم، وتوضيح ما إذا كان ينبغي توفير الموارد للأنشطة البرنامجية من قبيل الإجراءات المتعلقة بالألغام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي حين أن الهدف من تطبيق نموذج التمويل الموحد هو توفير الموارد المالية اللازمة، تتضمن الميزانية المقترحة أيضا جدولاً كاملاً ومفصلاً لملاك الموظفين خاصاً بالبعثة ومرفقاً بالمبررات، وتتضمن كذلك افتراضات التخطيط الخاصة بالبعثة، وإطار الميزنة القائمة على النتائج الذي يحتاج بالضرورة للوقت لإعداده، ولا سيما بالنظر إلى التحديات التي تواجه البعثة عند بدء عملها، بما في ذلك مرحلة عدم التيقن وعملية التخطيط. ونظراً للوقت اللازم لوضع مقترح كامل في ظل ظروف تتطور بسرعة، والجدول الزمني لهيئات الاستعراض التشريعي، تمت تلبية الاحتياجات الفورية من الموارد اعتباراً من ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ عن طريق سلطة الدخول في التزامات، وعُرضت الميزانية الكاملة للنظر فيها في الجزء الرئيسي من الدورة الثامنة والستين.